الفصل الرابع

الحياة مع أنور السادات

أو قصة توجيه الدعوة إلى الإمبراطورية الأمريكية للهيمنة

«ستكون الزيارة الرسمية للرئيس السادات أول زيارة يقوم بها أي رئيس للدولة المصرية للولايات المتحدة كما أنها ستعرض على مسرح الأحداث التغير الهائل الذي حدث منذ حرب ١٩٧٣، ليس فقط في العلاقات الأمريكية/ المصرية بل أيضا في وضع الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، لقد أقام السادات سياسته على أساس من الاعتقاد أنه يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط بشروط مُرْضية له وللعرب من خلال التعاون معنا. ومن مصلحتنا أن نعمل على إنجاح سياسة السادات. وعلى المدى الأطول، فإننا نأمل في تطور علاقة مع مصر تظل قائمة بعد السادات».

– من هنري كيسنجر إلى الرئيس جرالد فورد، ٢٧ أكتوبر ١٩٧٥

obeikandl.com

حضر ثلاثة رؤساء أمريكيين جنازة أنور السادات في ١٠ أكتوبر ١٩٨١ هم ريتشارد نيكسون وجرالد فورد وجيمي كارتر، ومعهم عدد من القادة الغربيين الذين توافدوا إلي القاهرة، تكريما لذكري الرئيس المصري الذي كان قد تم اغتياله. لم يحضر الجنازة رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وقتئذ، لاعتبارات أمنية؛ لكنه بعث برسالة جاء فيها «لقد فقدت أمريكا صديقا عظيما، وفقد العالم رجل دولة عظيماً، وفقدت الإنسانية بطلا للسلام». كان بين صفوف المُعزين هنري كيسنجر، وكذلك مناحم بيجن، الذي وكما كتب مراسل التايم مجازين «كان يتمتع بعلاقة بالغة التعقيد وتاريخ مع الفقيد».

بيد أنه في واقع الأمر فإن جميع من حضروا الجنازة – وجميع أعداء السادات الذين امتنعوا عن حضورها – كانوا «يتمتعون» بمثل تلك العلاقة وذاك التاريخ. كان الرئيس السوداني هو ممثل الدولة الإسلامية الوحيدة في الجنازة فيما قاطعها الآخرون. ومن الجزائر، وجّه الفريق سعد الدين الشاذلي، الذي كان قد عمل رئيسا

لهيئة الأركان، إلي القوات المسلحة المصرية نداء بالاستيلاء علي السلطة من عملاء «الصهيونية والإمبريالية». كان قلق السادات من أعدائه بالداخل، وفي العالم العربي، قد أدي به قبل شهر من وفاته، إلي القيام بحملة اعتقالات جماعية لما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ شخص – كان من بينهم هؤلاء الذين كانوا مقربين من الرئيس عبدالناصر. وفي هذا الصدد أحدث اعتقال حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام والصحفي العالمي المرموق ومستشار عبدالناصر صدمة كبري، حيث كان، وقت وفاة ناصر، وهو يقف خارج الغرفة التى كان يرقد بها، قد أشاد بتولي السادات، الذي كان نائبا للرئيس، رئاسة الجمهورية، مُطَمئناً بذلك البلاد علي أن القيادة قد أصبحت في أيدٍ أمينة.

وقع الاغتيال يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ فيما كان السادات يشاهد استعراضا عسكريا في الذكري الثامنة لما كان يعتبره أعظم إنجاز له– أي «العبور» وكان ذلك هو التعبير المفضل لدي السادات لما كان البعض يسميه حرب أكتوبر، أو حرب يوم عيد الغفران. في ذلك اليوم من عام ١٩٧٣، تدافعت حشود الجيش المصري عابرة قناة السويس

وشقت طريقها عبر خط بارليف وهجمت علي التحصينات والقوات الإسرائيلية التي تراجعت عن مواقعها المتقدمة التي كانت قد احتلتها منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. منذ وقتئذ، أي تلك اللحظة التي اعتقد السادات أنه قد قام بتطهير سجل الهزيمة المهينة، اكتسب لفظ «العبور» عدة معانٍ جديدة – وبخاصة بالنسبة لمن خططوا لاغتياله.

تم اغتيال السادات علي الرغم من الإجراءات الأمنية الصارمة التي أحاطت بالمنصة والتي كانت السي آي إيه قد قامت بالتخطيط لها ودفع نفقاتها. كانت علاقة السي آي إيه بالسادات شديدة التعقيد، حيث كانت قد أبقت علي عملاء لها يرصدون ما يجري في مصر، لكن السادات استخدمهم قنوات اتصال له بواشنطون حيث إن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كانت قد ظلت مقطوعة منذ ١٩٦٧ وحتي عام ١٩٧٤. كتب الصحفي بوب وودوارد، المطلع علي بواطن الأمور، قائلا «كانت المساعدة علي بقاء السادات في السلطة مهمة ضخمة للإدارة الأمريكية، وللسي آي إيه التي كانت توفر لحكومته، سرًا، المساعدات الأمنية والمعلومات الاستخبارية».

يشير تعليق وودوارد هذا أيضا إلي السبب الذي من أجله لا ينبغي لنا نسيان تعقيدات تعبير «العبور» إذ إن المقصود بالهجوم علي القوات الإسرائيلية يوم عيد الغفران كان هو فرض حلٍ دبلوماسي وأنه وفقا لما ذكره كيسنجر في كتابه «سنوات الجيشان Years of Upheaval» فإن هؤلاء الذين أظهروا دهشتهم من محاولة المصريين شن هجمة مفاجئة علي الإسرائيليين ورأوا فيها قضية خاسرة تم تنفيذها من أجل استرداد شعورهم بالشرف والكرامة، قد أخطأوا المغزي الجوهري للهجوم[1] علّق كيسنجر شريك السادات في التفاوضات في المرحلة الاستهلالية، بالقول «نادر

(١) كعهده، يحاول المؤلف التقليل من إنجازات المصريين بعامة والجيش المصري بخاصة. لا يكتفي، كما أسلفنا، بتجاهل وقائع حرب الاستنزاف وإعادة بناء الجيش المصري، بل إنه يعمد هنا إلي تصوير «العبور» وكأنما كان مخططا له، وكانت أمريكا طرفا في هذا المخطط من أجل فرض الحل الدبلوماسي الذي كانت ثمرته اتفاقية كامب دايفيد. وسواء كان هذا الزعم صحيحا أم لا، فقد عبر الجيش المصري وهدفه التحرير لكامل الأراضي المصرية، بل والوصول لما هو أبعد، الأمر الذي كان من المرجح له أن يتحقق لولا «إحداث الثغرة»، ثم وقف القتال [الترجمة]

هو رجل الدولة الذي يملك تصورا واضحا للهدف السياسي للحرب لدي بدئها، والأكثر ندرة هي الحرب التي تضع الاعتدال أساسا يترتب عليها». هنا نجد أن كيسنجر يعمد إلي «التقليل البلاغي» في التعبير عن الفكرة ولا يعطيها حقها من قوة التأكيد عليها، إذ إن هدف السادات من «العبور» كان يتخطي مجرد وضع الأساس للتفاوض مع إسرائيل، إذ إن هذا اللفظ محمل رمزيا بمعني عبور طريق الحياد الذي كان ناصر قد سلكه أثناء الحرب الباردة ورؤيته لنفسه كأحد «الكبار الثلاثة» في كتلة عدم الانحياز إلي الاعتماد التام علي أمريكا وفقا للشروط التي استخدمها الرئيسان ريتشارد نيكسون وجيمي كارتر لوصف الدور المنوط بإيران: عامل توازن بالمنطقة أو صخرة للاستقرار. وعلي الرغم من أن السادات كان يدرك أن مصر لن تتمتع أبدا بتلك «العلاقة الخاصة» التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة، فقد تصور أن بإمكان القاهرة أن يكون لها نفس المكانة التي تتمتع بها إيران في الشرق الأوسط، ورأي في هذا الاحتمال صفقة مُجدية تفوق كثيراً كل ما كان بإمكان ناصر فعله.

بعد ناصر:

كان ناصر، وهو علي قناعة تامة بأن ليندون جونسون قد ساعد إسرائيل وأعطاها الضوء الأخضر لغزو مصر عام ١٩٦٧، قد قام بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، لكن وعلي الرغم من أن تلك العلاقات لم ترجع حتي عام ١٩٧٤، فقد ظلت ثمة اتصالات بين واشنطون والقاهرة حيث مضي الطرفان يستشفان مواقف كليهما من وقت لآخر، وبخاصة بعد أن خلف السادات عبدالناصر ذا الشخصية الكاريزمية. كانت السي أي إيه موجودة علي الدوام كي تتنصت وتبعث بالتقارير، وكان السادات قد صمم، بُعيد توليه السلطة، علي أنه لن يسير في الطريق الذي كان سلفه قد انتهجه. كان ناصر، ومنذ رفضه لإيماءات دالاس ومبادراته عام ١٩٥٣، قد مضي يتخذ من الإجراءات ما من شأنه مضايقة أمريكا وإزعاجها، وكأنما كان ذلك قد أصبح أحد التخصصات الأثيرة لديه.

اعترف بالصين الشيوعية، واشتري أسلحة من الكتلة السوفييتية، ووجه النقد إلي

حلفاء أمريكا في آسيا، وسمح لجبهة التحرير الجزائرية بفتح مكتب لها بالقاهرة أثناء ذروة حرب ڤيتنام، كما تورط عميقا في صراع ثلاثي باليمن في مجابهة مع قوات الإمام، والقوات السعودية والبريطانية. لكن، بعد حرب الأيام الستة، تراجعت القوات المصرية إلي السويس، وسيطرت إسرائيل علي سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان السورية. حاول ناصر التنحي لكن الضغط الشعبي الهائل أعاده، فيما تدهورت صورته العامة ومعها صحته. كان ذلك وقتا قاتما بالنسبة لمصر والمصريين.

في تلك الأثناء، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرارها رقم ٢٤٢ في أعقاب حرب الأيام الستة، حيث طالبت بإعادة «الأراضي lands» التي تم استلابها أثناء الحرب، وبأن يتخذ الطرفان الخطوات لإبعاد النزاع العربي/ الإسرائيلي عن ميدان القتال. لكن، ومنذ إصدار القرار ٢٤٢، ظل الجدل مشتعلا حول لغة القرار ومعناه: أكان يعني «الأراضي» أم مجرد «أراضٍ»، أي ذلك التفسير الملتبس الذي يناسب إسرائيل؟ حاول دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية، أن يقدم إجابة في مذكراته تنطبق علي التفسيرين معا إذ قال «ثمة الكثير من التشاحنات حول ما إن كان ينبغي أن يُنصّ علي الانسحاب من مجرد «أراضٍ» أو من كل الأراضي، التي احتلتها إسرائيل. تنص النسخة الفرنسية التي لها نفس المصداقية علي الانسحاب من الـ «de» التي تعني «the» بالإنجليزية. أردنا متعمدين أن يكون هناك غموض في التعبير كي تترك المسألة للتفاوضات المستقبلية لأننا اعتقدنا أن الحدود الإسرائيلية بمحاذاة الضفة الغربية يجب أن تكون أكثر منطقية من الناحية العملية، كما أنه يمكن إجراء التسويات فيما بعد من خلال تبادل الأراضي بحيث تصبح الحدود أكثر منطقية وعملية لجميع الأطراف». ولكن، وبالرغم من كلماته هذه، فقد أصر علي أن الولايات المتحدة لم تقصد أبدا منح إسرائيل جميع الأراضي التي استولت عليها في الحرب.

لكن ما لا يقوله راسك بالطبع هو صعوبة الضغط علي الإسرائيليين لتقبل تفسير القرار ٢٤٢، وذلك بسبب حقائق الوضع السياسي الأمريكي في الداخل. من المفارقات، أن السادات في أعقاب توليه السلطة، وجد نفسه أسير القرار ٢٤٢ حينما حاول

التفاوض علي سيناء قبل مؤتمر كامب دايفيد الشهير عام ١٩٧٨ وبعده. تركزت رؤية السادات للتسوية السلمية علي ما يخص مصر فقط ورأي أن مشكلة اللاجئين وبقية الأراضي لا يجوز لها أن تعيق التفاوضات، لكنه لم يكن يملك أن يتجاهل القرار ٢٤٢ بأسلوب علني إذ إنه كان بحاجة إلي دعم البلاد العربية لمساندة موقفه التفاوضي.

لكن بالطبع، كان كل ذلك من شأن المستقبل. تمكن ناصر من إقناع موسكو بتعويضه عن الأسلحة التي خسرتها مصر في الحرب وذلك بأن أقنع السوفييت أن ترك مصر في وضع كهذا لا يخدم السياسة الخارجية السوفييتية، لكن الروس من جهتهم شعروا بإحباط كبير لسوء أداء «عملائهم!!» المصريين وخشوا أن يندفعوا للانتقام بدون تقييم واعٍ لأوضاعهم. أما الأمريكيون الذين كانوا قد استغرقوا أثناء المرحلة الأخيرة من رئاسة جونسون ولفترة طويلة بعد تولي نيكسون، في كيفية الخروج من ڤيتنام قبل سقوط سايجون، فقد ارتضوا ترك الأمور تسير متخبطة في دائرة لا متناهية من الأحداث عُرِفت بحرب الاستنزاف[1]. أجمعت الآراء علي أن السادات مجرد «ظاهرة صوتية» وأنه لا يملك القدرة علي عمل أي شيء إزاء وضع «اللاحرب واللاسلم» ذاك، ورأي فيه كثير من المراقبين شخصا لا وزن له لن يستمر طويلا وأنه علي الرغم من ولعه بأن يكون في دائرة الضوء إلا أنه يفتقد المقومات (أو الوسائل) لتغيير النظام الجديد الذي فرضته إسرائيل.

السادات، وعام الحسم:

مضي السادات، ومنذ ١٩٧٠، يعلن أن العام التالي سيكون «عام الحسم» مما عزز الانطباع بأنه رجل كلمات لا أفعال، كان نيكسون قد أرسل إليوت ريتشاردسون، أحد مساعديه، لحضور جنازة ناصر، والتقي ريتشاردسون السادات وهو ملازم الفراش بعد إصابته بانهيار أثناء مراسم الجنازة، الأمر الذي دعم الاعتقاد بأنه لن يستمر في الرئاسة لأكثر من أسابيع، وأنه ليس بإمكان أحد أن يتنبأ بما سيحدث بعد ذلك.

---

(١) لا تخفي لهجة الاستخفاف التي يستخدمها الكاتب لدي الحديث عن أي إنجاز مصري [الترجمة]

اعتقد السادات أن تقرير ريتشاردسون كان أحد أسباب عدم أخذ واشنطون الرسالة التي كان قد أرسلها إلي نيكسون عن طريقه والتي كان مفادها أن يوافق علي «مشروع روجرز» من أجل التغلب علي الطريق المسدود الذي وصلت إليه التفاوضات العربية/ الإسرائيلية عدم أخذ تلك الرسالة علي محمل الجد. كانت المحاولة الأولي لترجمة قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ إلي تسوية دائمة قد فشلت حينما لم يتوصل جونار جارينج الذي كان قد أنيط به إجراء التفاوضات حوله، إلي أية نتيجة مع كل من الطرفين، وكانت إحدي العقبات الكئود هي رفض مصر إجراء مباحثات مباشرة مع الإسرائيليين حيث كان ناصر يخشي من الأثر الذي ستحدثه هذه التفاوضات علي الصورة التي اختارها لنفسه كزعيم للأمة العربية[1]، هذا علي الرغم من أنه لم يعارض إجراء تلك التفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، أو برعاية واشنطون لو اقترح أحد ذلك. التقط ويليام روجر، وزير الخارجية، هذا الخيط في خطاب له في ديسمبر ١٩٦٩واقترح إجراء محادثات سلام علي أساس انسحاب إسرائيل من سيناء، وتطمينات أمنية لها، وتفاوضات أردنية/ إسرائيلية بشأن الضفة الغربية، وأخري حول مستقبل القدس كمدينة موحدة، ووعود غامضة بتسوية منصفة لمشكلة اللاجئين. تسبب هذا الخطاب في عاصفة اجتاحت إسرائيل، حيث إن القلة القليلة منهم هم من كانوا علي استعدادا للانسحاب من أي أرض، وبخاصة الانسحاب الكلي من سيناء.

وعلي الرغم من مقاومته السابقة للشروط الأمريكية منذ أول زيارة قام بها دالاس لمصر عام ١٩٥٣، أعلن ناصر عام ١٩٧٠ أنه علي استعداد للقبول بمبادرة روجرز. جاء بمذكرات السادات التي صاغها في كتابه «البحث عن الذات» أن عبدالناصر قال له إن جميع أوراق اللعبة في أيدي الأمريكيين وأن الوقت قد حان للتحدث والسماح

(١) لا يقول لنا الكاتب كيف توصل إلي استنتاج سبب امتناع ناصر عن إجراء تفاوضات مباشرة مع الكيان الإسرائيلي. هذا علاوة علي أن المؤرخين يذهبون إلي أنه قبل بمبادرة روجرز من أجل أن يتمكن من مهلة إقامة قواعد الصواريخ [الترجمة]

للأمريكيين بالمشاركة في ذلك. وأضاف السادات أنه حتي وقتئذ كان المصريون يُفوّضون السوفييت في الحديث إلي الأمريكيين نيابة عنهم، وعبر عن إحباطه أن واشنطون فشلت في التقاط الإشارات التي ظل يبعث بها إليهم علي مدي ثلاث سنوات وحتي اندلاع حرب أكتوبر.

وعلي مدي العام ونصف العام التاليين شهدت مبادرة روجرز عدة تعديلات حتي صيف ١٩٧١ حينما تم إلقاؤها في سلة مهملات البيت الأبيض الواقعة في المكاتب التي كان يحتلها هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي في «بدروم» المبني. وعلي الرغم من أن «الحرب» بين كيسنجر وروجرز كانت قد حكمت علي المبادرة بالفشل منذ البداية، لكنها لم يكن لها أية فرصة للنجاح أبدا حتي ولو كان نيكسون علي استعداد لمواجهة اللوبي الإسرائيلي، وصورته في الصحافة. علاوة علي ذلك، كان كيسنجر ينظر لمنطقة الشرق الأوسط، في تلك الفترة، علي أنها جبهة مواجهة للحرب الباردة. وحينما وقّع السادات معاهدة جديدة مع السوفييت عام ١٩٧١، تأكد كيسنجر أن أي شيء يتم لمصلحة مصر يعود بالضرر علي الولايات المتحدة – علي الأقل طالما ظل السوفييت هناك. جاء أيضا بمذكرات السادات أن موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي ذكر أن موضوع الغارات الإسرائيلية في العمق المصري جاء ذكره في لقاءاته بالبيت الأبيض لكن ليس بأسلوب سلبي حيث كان موقف الأمريكيين من إسقاط الإسرائيليين للطائرات السوفييتية بمصر هو «فلتطلقوا عليها نيران جهنم».

أيضا، شعر كيسنجر، حتي بعد أن بددت حرب أكتوبر أوهامه عن الطبيعة الرومانسية للقرارات السياسية العربية، شعر بأن مشروع روجرز بكل تنويعاته كان يفتقد الاتساق المنطقي لأنه كان يتصور حلاً نهائيا دونما خطوات وسيطة. حاول، حينما اشترك فيما سمّي بعملية السلام، أن يستبدل التعبير الذي رآه مُقيّدا، والذي لم يقبله أي من الطرفين، أي «الأرض مقابل السلام» بصيغته الخاصة «السيادة والأمن»، لكنه لم يكن له أن يحقق شيئا دونما دعم السادات وتصميمه علي المشاركة في عملية «سلام أمريكي» جديد للشرق الأوسط، وهذه الحقيقة هي المفتاح لفهم ما تلي ذلك من تطورات.

كان السادات قد شعر أن تعاطي إدارة نيكسون معه منذ البداية لم تكن ودية، وكان قد تم تحذيره من أنه من غير المجدي أن يتوقع أن البيت الأبيض سوف يمارس أية ضغوط علي إسرائيل كي تلزم نفسها بتسوية تقتضي انسحابا ذا قيمة من الأراضي التى استولت عليها بعد هدنة حرب الأيام السادسة. من ثم رأي أنه إن لم يحدث ما يغير الوضع فستصبح تلك حدودا دائمة لإسرائيل. وهكذا، ففى فبراير ١٩٧١، اتخذ السادات الإجراء الأول من سلسلة إجراءات عديدة أحادية كان لها أن تؤدي في النهاية إلي حرب أكتوبر ١٩٧٣. بدأ بإلقاء خطاب في مجلس الشعب اقترح فيه انسحابا إسرائيليا جزئيا حتي الممرات الاستراتيجية، ثم إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وإجراء مفاوضات مباشرة للتوصل إلي معاهدة سلام. كتب السادات في مذكراته يقول إن الشعب المصري رحب بالخطاب باستثناء بقايا القيادات السياسية من عهد ناصر والذين اتهمهم بأنهم موالون للسوفييت في جميع الأمور، وكانت حملة التطهير التي قام بها السادات ضدهم إلماحة أخرى منه بأنه لا ينوي التضحية بالمصريين من أجل القضية الفلسطينية[1]. لكن الانطباع العام عنه أنه كان مغرماً بالأحاديث من دون اتخاذ إجراءات، وعلي الرغم من أن هذا لقى استحسان أمريكا وقَرّبه منها، إلا أنه أدي إلي اغتياله في نهاية المطاف.

لم يقتصر الأمر علي أن السادات في خطابه ذاك اقترح أمرا لم يكن لأي زعيم عربي آخر أن يجرؤ علي اقتراحه، لكنه أيضا كان يأمل أن تفهم واشنطون الإشارة، حيث إنه كتب في مذكراته يقول إنه لو أبدت الولايات المتحدة أو إسرائيل اهتماما كافيا بالمبادرة ما كان لحرب أكتوبر أن تحدث ولبدأت عملية السلام في فبراير أو مارس عام ١٩٧١. لكن لم يحدث أي شيء حتي مايو ١٩٧١ حينما قام الوزير روجرز

(١) علي الرغم من أن القضية الفلسطينية هي لب الموضوع، فإن الحروب التي فُرِضت علي مصر، باستثناء حرب ١٩٤٨، لم تكن القضية الفلسطينية هي سببها المباشر، حيث إن عدوان ١٩٥٦ كان بسبب تأميم قناة السويس، وفي ١٩٦٧، نفذت إسرائيل عدوانها بالاتفاق مع الولايات المتحدة كما سبق ذكره في هذا الكتاب، وكان الدافع إلي حرب ١٩٧٣طرد الإسرائيليين من سيناء [الترجمة]

بزيارة للقاهرة وهنأه على خطابه. كتب السادات يقول إن روجرز قال له «أتعلم، لقد وجدت حلا للمشكلة» فسأله السادات كيف؟ أجاب روجرز بأن جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل كانت قد قالت إنه إن أعلن أي زعيم عربي استعداده للتفاوض مع بلدها، فستضع كل أوراقها علي الطاولة، وبأنه قد جاء إلي القاهرة للدفع بالعملية التفاوضية، وحينما سألة السادات عما كان يتوقع منه القيام به أجاب روجرز بأنه ليس عليه فعل أي شيء لأنه كان قد قام بما هو مطلوب بالفعل وأنه سيتوجه إلي إسرائيل ليطلب من مائير الوفاء بما وعدت به.

لكن لم يحدث شيء حتي يوليو حينما وصل مبعوث أمريكي آخر إلي القاهرة ليسأل الرئيس المصري عما إن كان مازال متمسكا بمبادرته. وحينما رد عليه السادات بالإيجاب، قال له المبعوث إنه، ووفقا للتعليمات التي كان قد تلقاها، يود أن يخبره أنه، وبعد أن تلقي إجابته، أن الرئيس الأمريكي وابتداء من منتصف ليلة ٦ يوليو ١٩٧١ سيتدخل شخصيا لبدء دحرجة الكرة باتجاه التوصل إلي حل سلمي.

وعلي الرغم من أن السادات لا يلتزم الدقة الكاملة في مذكراته، إلا أن تسجيله لتلاعبات جماعة صناع السياسة الأمريكية فيما كانت تتعثر حول مبادرة روجرز لا تعوزها الدقة. في تلك الأثناء، انتظر السادات سماع ما قد يتوصل إليه الأمريكيون. وفي هذا الصدد يقول إن المبعوث ذهب وإنه انتظر منتصف تلك الليلة ومنتصف ليالي أخري عديدة ولم يتحرك أي شيء. كانت إشارة السادات الأولي أضعف من أن تُسمع في وجود صليل الشخصيات والطموحات المتصارعة. وعلي الرغم من ذلك، كان هنري كيسنجر قد تلقي تقارير عن فتور المصريين إزاء طلبات الرئيس السوفييتي أثناء زيارته للقاهرة والاستجابة السلبية التي تلقاها لدي إصراره علي أن ترفض مصر أية مبادرة سلام أمريكية، وأن تنهي المشاريع الاقتصادية الأمريكية بمصر. كان السادات قد وافق علي أن تستشير مصر موسكو قبل شن حرب جديدة، لكن ذلك خفف من شعور واشنطون بأن عليها الاهتمام بحديث الزعيم المصري عن «عام الحسم».

وفي نفس هذا الوقت تقريبا، سلم السادات، رئيس قسم المصالح الأمريكية الخاصة بالقاهرة، دونالد برجوس، خطابا للرئيس نيكسون جاء به أنه إذا تمكن من

التوصل إلي اتفاق حول فض الاشتباك وإعادة فتح قناة السويس، فإنه سيقوم بطرد الروس من مصر. أضاف برجوس، في برقية له إلي الرئيس لا يطلع عليها أحد سواه، أن هذا كان اختراقا كبيرا باتجاه السلام، كما أن مصر إن أنفقت الملايين علي تطهير مجري قناة السويس وإعادة فتحها، يصبح بالإمكان استبعاد الحرب كبديل منطقي في الشرق الأوسط.

كان كيسنجر أيضا قد أدخل مبادرات السلام في الاعتبار، لكنه كان يعلم أن إسرائيل ستقول إنه طالما بقيت القواعد السوفييتية في الشرق الأوسط فإنه لا جدوي من الاستمرار في محاولات جعلها تتراجع إلي حدود ما قبل عام ١٩٦٧. علي المستوي السياسي كان هذا مستحيلا حتي لو أراد السادات التحرك في هذا الاتجاه، وهو لم يكن يريد ذلك. من ناحية أخري، ذهب جوزيف سيسكو، كبير مستشاري وزارة الخارجية إلي أنه لو تم التوصل إلي تسوية فإن العرب أنفسهم سيتعاطون مع تلك المشكلة، وسيتم اضمحلال النفوذ السوفييتي. لكن كيسنجر أصر علي خروجهم أولا.

وبعد أحد عشر شهرا، أي في فبراير ١٩٧٢، أخذ السادات خطوة بمفرده، وبدأ في إعادة المستشارين العسكريين السوفييت إلي وطنهم مع قرار بإتمام تلك المهمة في شهر يوليو التالي. أصاب هذا الإجراء بعض صناع السياسة الأمريكيين بالدهشة حيث لم يستطيعوا تبين مغزي هذا الانقلاب في السياسة المصرية التي كانت قد ظلت قائمة منذ صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥. بيد أنه، من جهة أخري، مضت مصر تتلقي المساعدات العسكرية من موسكو، بما في هذا صواريخ SAM-3 أرض/ جو التي كانت قد أثبتت فاعليتها ضد الطائرات الأمريكية بڤيتنام، فيما زادت إسرائيل من ضغوطها علي الولايات المتحدة لتلقي المزيد من الأسلحة لمجابهة الأسلحة المصرية، ومضي سباق التسلح في التصاعد رغم جهود السادات لإيجاد بديل لحرب جديدة.

وبدلا من أن يشجع إبعاد المستشارين السوفييت واشنطون علي اتخاذ الخطوة

الدراميتيكية التي كان السادات قد عقد الأمل عليها، فقد نقل إليه البيت الأبيض حسا بأن بإمكان الشرق الأوسط الانتظار فيما كانت الترتيبات تتخذ بشأن أمور أكثر إلحاحا وبخاصة إيجاد طريق للخروج من حرب ڤيتنام. كان ما أُسْمِي «أطروحة الرجل المجنون» التي تباهي بها نيكسون – أي التهديد باستخدام القنبلة الذرية علي غرار التحذيرات التي كان أيزنهاور قد أطلقها أثناء الحرب الكورية – قد أثبتت أنه لم يكن مجنونا بإطلاقه إذ إنها أطلقت مناورات ديبلوماسية للزج بالصين في معادلة القوي الكبري. كان الأمل من ذلك هو إمكان إزاحة ڤيتنام عما كان دالاس قد أسماه حربا صليبية ضد «الشيوعية الدولية»، إذ إنه بإنهاء الحظر علي إقامة علاقات ديبلوماسية مع بكين، كان نيكسون وكيسنجر يُقصيان بشكل أساسي، السبب المنطقي لحرب ڤيتنام علي الرغم من أنهما كانا قد ظلا يتجنبان الاعتراف بالهزيمة النهائية الحتمية التي كانت في طريقها إلي التحقق.

في تلك الأثناء، مضي السادات ومستشاروه يراقبون تلك التطورات عن كثب، ويتمعنون في تضمينات «الانفراجة» [في العلاقات مع موسكو] وهو مصطلح استُخدم لوصف حزمة من الاتفاقات التي توصل إليها نيكسون وكيسنجر في سلسلة من مؤتمرات القمة بدأت بلقاء في موسكو في مايو ١٩٧٢، وكان أشهر تلك الاتفاقات معاهدتي الحد من التسلح والمعروفتين باسم SALT I وSALT II ، بيد أن أكثر ما لفت اهتمام القاهرة كان البيان المشترك للقمة الأولي الذي دعا إلي تخفيف التوتر العسكري في الشرق الأوسط وما أضمره هذا من عدم اهتمام أمريكا بمصالح مصر. وفي هذا الصدد كتب السادات في مذكراته قائلا «إن ذلك كان بمثابة صدمة عنيفة لمصر إذ إن مصر كانت أقل تسلحا بكثير من إسرائيل وكان تخفيف التوتر العسكري لا يعني في هذا السياق سوي الاستسلام لإسرائيل. وحينما طلب السادات من السفير السوڤييتي توضيحا عما إن كانت قد جرت مناقشة الوضع المتأزم في سيناء حيث كان الجيشان المصري والإسرائيلي يقفان في مواجهة بعضهما، أخبره السفير أنه علي حين أن الروس ضغطوا علي نيكسون من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ إلا أنه لم يحدث أي تقدم حول قضية الشرق الأوسط.

كان لدي السادات سبب وجيه ليشك في أن أصدقاءه السوفييت قد قاموا بمثل هذا المجهود، وكان قد توصل إلي استنتاج من خلال الفشل الذريع لخطة روجرز بأن العمل من خلال وزارة الخارجية الأمريكية غير مُجدٍ، وهو استنتاج دعمته بقوة نتائج قمة موسكو والقواعد الإجرائية الواضحة للانفراجة فى العلاقات بين الجانبين والتي لا تولي أية أولوية لقضايا الشرق الأوسط. الأسوأ من هذا هو أن السادات كان مازال مجبرا علي الحصول علي السلاح من موسكو حيث لم يكن لديه خيار آخر. وعلي حين أن الأجواء في واشنطون لم تتغير، إلا أنها ساءت في العاصمة السوفييتية حيث ضعف الاهتمام منذ مؤتمر القمة ذاك بتزويد مصر بطلباتها من السلاح. وفي تفسير لهم لتغير توجهاتهم، قام الروس بإعطاء الرئيس المصري تحليلا من صفحتين انتهي إلي عدم إمكان إرسال أسلحة مُعينة وذلك لأنه لا مجال لإمكانية كسب أي حرب جديدة.

في مذكراته ألقي السادات، وهو يتأمل تلك الفترة، باللوم علي المسعي السوفييتي الأمريكي لإعادة تقويم اهتمامات القوتين العظميين بوضع حد للتسلح النووي وتعليق خطاب الحرب الباردة من أجل التوصل إلي اتفاق حول الوضع المستقبلي لفيتنام وبرلين، مع إهمال الشرق الأوسط، وأضاف أن الأمريكيين كانوا قد أصيبوا بالذهول بطبيعة الحال لدي سماعهم بقراره يوم ١٦ يوليو بطرد الخبراء العسكريين السوفييت من مصر لكنهم حاولوا التقليل من ذكر القرار في إعلامهم نظرا للانفراجة التي كانت قد حدثت في العلاقات والتي دشنها نيكسون بزيارته للاتحاد السوفييتي في مايو ١٩٧٢ أي قبل شهرين من قراره، بحيث بدا الأمر وكأن ثمة مؤامرة لالتزام الصمت.

بدا الأمر وأن مصير مصر كان مُلحقا بإحكام بآخر قائمة الأمور التي أصبحت تقتضيها الهيمنة السوفييتية/ الأمريكية، وكان هذا ما تعنيه الانفراجة في العلاقات. كان أسوأ ما في هذه المحنة هو مشكلة الاقتصاد المصري علي المدي الطويل مع استمرار وضع اللاحرب واللاسلم، بأكثر من الوضع المتوتر في سيناء. كانت هزيمة

١٩٦٧ قد تركت الجيش المصري في حالة شبه كاملة من التشتت والفوضي، وركز ناصر علي تسليح الجيش وتأهيله من جديد مما جعله يواجه اختيارا قاسيا بين الأسلحة والطعام حيث بلغت الإنفاقات العسكرية حوالي ثلث الموازنة المصرية في السنوات التي تلت ١٩٦٧ مباشرة، وكانت مصر تعاني شُحا في العملة الصعبة، كما توقف الدخل من قناة السويس وكذلك من السياحة. كانت مواقع إنتاج مصر النفطية موجودة في سيناء، لكن إسرائيل استخدمت تلك الآبار لتزويد نفسها بما تحتاجه من الطاقة[1]، كما وضع النمو السريع في عدد السكان والنزوح إلي المدن وتوسعها الضغوط علي إنتاج المواد الزراعية مما أوجد احتياجات كبيرة لاستيراد جميع أنواع الأطعمة. وعلي الرغم من أن بلاد النفط العربية الثرية ساعدت علي إبعاد شبح حدوث كارثة وشيكة، إلا أنه، وكما ذكر السادات في مذكراته، فقد بدا المشهد الاقتصادي المصري قاتما.

كان السادات يعتقد أن إرث ناصر مسئول إلي حد كبير عن الوضع الاقتصادي وعن ضعف الجيش أيضا، حسبما جاء في سيرته الذاتية حيث ذكر أن مصر قامت، وبغباء تام، بمحاكاة النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي علي الرغم من افتقادها للموارد الأساسية والقدرات التقنية ورأس المال. ذهب إلي أنه، بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، كانت الأوضاع الاقتصادية بمصر أكثر من مُرضية، لكن، وبدلا من الانطلاق علي أساس من القطاع العام السليم والقطاع الخاص المزدهر، شاب ممارسات مصر للاشتراكية الطابع الماركسي بحيث أصبح يُنظر للمشاريع الخاصة علي أنها رأسمالية بغيضة وللقطاع الخاص علي أنه مرادف للاستغلال والسرقة وكان التراجع عن المشروعات الفردية ذاك هو بداية الانهيار الاقتصادي الكارثي.

قال السادات إنه قرأ في عام ١٩٧٠ تقريرا أصدرته الولايات المتحدة حلّلت فيه الوضع الاقتصادي في مصر، وقالت «فليصبح ناصر عاليا كما يحلو له، إذ إنه

(١) يميل الكاتب إلي صياغة ممارسات إسرائيل بتعبيرات توحي بالدهاء و«الشطارة» دون أية إلماحة لإدانتها [الترجمة]

سرعان ما سيجثو علي ركبتيه اقتصادياً، وكانت مصر وقتئذ تعتمد علي مواردها الخاصة بشكل تام، حيث لم تكن ثمة معونات خارجية من أي مصدر، سوفييتياً كان أم أمريكيا، أو أوروبياً، أو عربيا، ولم تكن مصر تتلقي من العالم الخارجي سوي الإهانات. وعلي حين أن السادات قال إنه كان يعتقد أن ذلك التقرير كان جزءاً من الحرب النفسية، إلا أنه لم يكن لديه أدني شك في أن الاقتصاد المصري، ومع تزايد عدد السكان وتوقهم إلي السلع الاستهلاكية، سيصل إلي مرحلة الصفر خلال عامين من ذلك التاريخ علي أكثر تقدير.

وكما بيّنا في الفصل السابق فقد كان الخبراء الأمريكيون قد تنبأوا بهذا الوضع منذ وقت مبكر أي في عام ١٩٦٤ حينما وجه وولت روستو، الذي كان وقتئذ رئيس مجلس وضع السياسات بوزارة الخارجية، وجه مذكرة إلي الرئيس جونسون في ١٤ أبريل من العام ذاك، كتبها ويليام آر. بولك الخبير في شئون الشرق الأوسط، واقترح فيها إجابة عن الأسئلة المفتاح المتعلقة بما علي الولايات المتحدة أن تفعله كي تحصل علي ما تريده من مصر، وعلق عليها روستو قائلا إنها كانت أفضل عرض للمشكلة رأته عيناه حيث إنه كان يبين بوضوح السبب الذي من أجله كان من الضروري الحفاظ علي التوازن الرهيف بين العصا والجزرة تجاه القاهرة. أكد بولك علي أن فرص مصر، ومن ثم جدواها بالنسبة للولايات المتحدة، تتوقف علي نموها الاقتصادي[1].

تمثلت مشكلة السادات في إمكانية إجبار الولايات المتحدة علي تغيير نهج «اللافعالية» الذي اتبعته، وكانت شكواه من سياسات ناصر الاقتصادية تشير إلي إحباطه مما شاب «الاشتراكية» المصرية من سمات ماركسية. مضي يجزم في المناسبات العديدة بأن لدي الولايات المتحدة ٩٩٪ من أوراق اللعب وكان قد زار الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ وأُعجب بنظامها الاقتصادي وغدا مقتنعا بأن إشراك الولايات المتحدة في تنفيذ أهدافه الداخلية والخارجية كان ضرورة عملية وأن الأمر

(١) بتعبير آخر، كان خَنْق مصراقتصاديا من قبل الولايات المتحدة إجراء لتركيعها سياسيا بحيث تصبح دولة وظيفية تابعة لأمريكا [الترجمة]

يتوقف علي جذب اهتمامها إلي محنة مصر وإقناع الحكومة الأمريكية أن تلعب بالأوراق التي بحوزتها.

العبور:

بعد عدة محاولات تمكن السادات في وقت متأخر من فبراير ١٩٧٣ من أن يحصل لمبعوثه الخاص علي إذن بالدخول إلي المكتب البيضاوي، وكان نيكسون، قبل وصول المبعوث، قد تلقي خطابا من الزعيم اليوغسلافي تيتو يخبره فيه أنه التقي السادات وأنه يوافقه الرأي علي أن الوضع القائم لا يحتمل، وأضاف أن حقوق الشعوب العربية ينبغي أن تكون جزءا من التسوية النهائية وأنه يريد أن يعلم الرئيس الأمريكي أن دول عدم الانحياز تدعم المطالب المصرية، هذا علي الرغم من أن الانفراجة في العلاقات بين الكتلتين كانت قد أضعفت كتلة الحياد إلي حد كبير. ما ذكره تيتو بعد ذلك كان أكثر أهمية إذ إنه ذكر أن السادات أخبره أنه علي استعداد لاتخاذ خطوات إضافية كي يضمن السلام، وأن ثمة منطلقاً جديداً في الموقف المصري وهو الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، ومن «نقطة» الانطلاق تلك غدت النقاشات حول الاعتراف الدبلوماسي الرسمي بإسرائيل «نقطة» تفاوضية حول التسوية النهائية، وليس تراجعا عن ذلك التأكيد.

في مستهل ذلك اللقاء الخصوصي مع مبعوث السادات ظهر كيسنجر لفترة وجيزة قائلا إنه لن يستطيع المكوث لأنه من المهم الحفاظ علي الانطباع بأن وزارة الخارجية مازالت هي المنوطة بشئون الشرق الأوسط. وكان كيسنجر قد تنازل عن «التحكم» في هذا الشق من السياسة الأمريكية، ليس فقط بسبب «واجباته» في مسألة ڤيتنام والصين، بل أيضا لاعتقاده أن شئون الشرق الأوسط لا تعد بشيء سوي الحزن والإحباط نظرا للتيارات السياسية المتعارضة بالولايات المتحدة. أما نيكسون فكان علي درجة كافية من الكياسة في تعليقه حيث قال إن زيارته لمصر عام ١٩٦٤ كانت ممتعة للغاية وأنه شعر بالاحترام لناصر كما أنه يرغب في الاضطلاع بدور في إقامة سلام دائم بالمنطقة. وبعد ذلك، قام بدعوة زائره، حافظ إسماعيل،

مستشار السادات لشئون الأمن القومي، للتعبير بصراحة عن وجهة نظر مصر في الأمور جميعها.

قبل إسماعيل التحدي وقام بعرض وجهة النظر المصرية حيث ذهب إلي أن مصر لا ترغب في أن تكون جزءا من مجال نفوذ أي بلد ولم تكن تريد سوي أن يكون لها دورها التاريخي في الشرق الأوسط. ثم أضاف أن الشرق الأوسط يصبح قويا حال وجود مصر قوية، أما في حال ضعفها فإن الشرق الأوسط يكون ضعيفا، أي أنه، بإيجاز نحّي جانبا طموح ناصر في أن تقوم مصر بدور قيادي في زعامة كتلة الحياد، وفضل عليه الاقتصار علي «قومية وادي النيل»: مضي يقول إن السبب الوحيد في الشقاق المصري/ الأمريكي هو دعم واشنطون الكامل لإسرائيل عسكريا وسياسيا، وتنبأ بأن إسرائيل ستسعي يوما ما لإخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط مثلما فعلت مع بريطانيا عندما اعترضت طريقها.

كان ثمة نقلة أخري لافتة ما كان لنيكسون أن يخطئها، وذلك لأن تصميم المصريين علي خروج البريطانيين كان سابقا علي الصراع المسلح الذي شنته العصابات الإرهابية الصهيونية. والآن، كان إسماعيل يقول إن مصر ترحب بوجود نفوذ أكبر في المنطقة للولايات المتحدة التي خلفت البريطانيين. قال إسماعيل إن القضية المركزية هي إصرار إسرائيل علي الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها من خلال الحرب، وإنكارها علي الفلسطينيين أية تسوية مُتقبلة لمشكلة اللاجئين. بتعبير آخر، أراد إسماعيل أن يقول إنه ينبغي علي إسرائيل أن تنتهج مسلك دولة شرق أوسطية وأن تتوقف عن الاعتماد علي المساعدات الخارجية التي تضفي عليها وضعا خاصا مقارنة بجميع الآخرين، وأن توقف الهجرات اليهودية وتقطع روابطها مع الصهيونية العالمية، بالطبع، لم يكن إسماعيل يتوقع ردا مؤيدا لتلك الطلبات، لكنه كان يسعي للحصول علي مقترحات أمريكية مضادة.

لم يعطه نيكسون الكثير في المقابل بل أخبره قائلا إن «السلام الفوري مجرد حلم، ولا يوجد ما يضمن سلاما دائما، لكن أي تحرك بعيدا عن نقطة الموات الحالية

يعتبر من الأهداف المهمة»، ثم انطلق في نقاش يوضح السبب في أنه ينبغي أن تسير عملية السلام بخطي بطيئة وتنتقل من نقطة توقف مؤقت إلي أخري، ثم أكد لإسماعيل أن الولايات المتحدة لا تسعي إلي أن تجد مصر نفسها أسيرة فخ في نقطة معينة تعلن إسرائيل لديها أنه قد تم تسوية كل شيء وأنها غير مستعدة لأية تنازلات أو إجراء محادثات أخري. ثم قال له «أقسم لك أن هذا سيكون فقط بداية للحوار» وأنه سيتشاور مع كسينجر بشأن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها شريطة أن يلتزم الجميع بالسرية التامة التي يحتاجها المصريون لحماية أنفسهم من المتطرفين المتعصبين مثلما يحتاجها الأمريكيون؛ ثم أضاف «هذه أمور شديدة الحساسية ويجب الالتزام بالسرية حيالها».

وبحسب وقائع الجلسة التي سجلها المصريون، فقد علق نيكسون بالقول إن الإسرائيليين يشعرون أنه من المفترض، أن تنازلوا عن مزايا أساسية كبيرة ومن ثم فإن علي القاهرة أن تدرس ما هي علي استعداد لتقديمه من أجل حفزهم علي الاشتراك في عملية باتجاه تسوية دائمة، وعلي الرغم من أن مصر كانت هي الطرف الذي تحتل إسرائيل أجزاء منه، إلا أن التنازلات التي كانت تتوقعها إسرائيل من مصر كانت تشمل تنازلات عن أجزاء من الأرض وأيضا تنازلات سياسية، وكان آنذاك أن طرح الرئيس الأمريكي صيغة «السيادة والأمن» كمصطلح مفتاح للوساطة الناجحة، مع إضمار أنه لا يمكن التوصل إلي تسوية شاملة في ظل معادلة «الأرض مقابل السلام» التي بمقتضاها يتحتم علي إسرائيل إعادة سيناء كاملة ومرتفعات الجولان والضفة الغربية مقابل السلام. بدلا من ذلك، سيكون ثمة سلسلة من الاتفاقات الثنائية.

رأت القاهرة أن إصرار الأمريكيين علي السرية كان يرجع إلي رغبتهم في استبعاد الروس من المحادثات مع عدم الإخلال بروح المحادثات التي كانت قد جرت في لقاء القمة بموسكو. كانت الرغبة في عقد اتفاقيات ثنائية تبعة طبيعية للسياسات التقليدية لاتباع النهج الثنائي من أجل إثباط أية إمكانية للعودة إلي ظهور جبهة عربية موحدة

معادية للمصالح الغربية علي غرار تلك الذي كان ناصر قد شكّلها- ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين كانوا هم الطرف الذي كان من المحتم له أن يعاني من هذا النهج أكثر من غيره وذلك لعدم وجود دولة لهم تستطيع التفاوض علي أية تسوية مع إسرائيل. يقول هيكل والذي كان وقتئذ مازال مستشارا للسادات بالرغم من الشكوك المتزايدة التي كانت تساوره يقول في كتابه «الطريق إلي رمضان» إن النتيجة النهائية لهذا النهج كان لابد وأن تكون «سلاما أمريكيا» يضمن للولايات المتحدة مصالحها بالمنطقة.

علي مدي الشهور التي تلت ذلك لم يكد أي شيء يتحرك، فيما شعرت مصر باقتصادها ينهار، وفيما لحق الأذي بسمعتها في الخارج، وبدأ حلفاؤها العرب يدينون موقفها السلبي. ثم عُقد لقاء قمة روسى/ أمريكي آخر، التقي علي هامشته كيسنجر السفير المصري وطمأنه إلي أن القوتين كانتا تعملان علي وضع إطار للمحادثات، وأيضا أنه من المتعذر إنجاز أي شيء قبل الانتخابات الإسرائيلية في أكتوبر التالي. أثناء أحاديثهما تلك، أثار إسماعيل، السفير المصري، قضية زيادة الدعم العسكري والتكنولوجي الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، وعدم قدرة البيت الأبيض علي مقاومة مطالبات الكونجرس الضغط علي روسيا لزيادة الهجرات إلي إسرائيل، ودعم أمريكا الكامل لإسرائيل. تساءل عن الخيارات المتبقية لمصر قائلا إنه سيكون عليها إما القبول بالوضع القائم علي أنه وضع دائم وبذلك تقدم تنازلات هائلة مقابل السلام، أو أن تشن عملية عسكرية، وحينما سأله كيسنجر عن الخيار الأخير أجابه بعد تردد بأنه سيكون مغامرة كبيرة وقتئذ، أي أن ما كان يعنيه هو أن مصر قد تلجأ إليه في المدي البعيد.

بذلك، أنجز السفير المصري هدفه هذا علي الرغم من أنه استبعد الحل العسكري في المستقبل القريب. بيد أن التغير الطفيف الذي كان قد لاح في شهر فبراير اختفي بحلول الصيف. يذكر هيكل في كتابه الذي أشرنا إليه سالفا أنه قال للسادات، ذات يوم، إنه يخشي أن الأمور تبدو وأن الانفراجة في العلاقات بين القوتين ستصبح واقعا وتفرض نفسها علي المصريين قبل أن يستطيعوا فرض أنفسهم عليها، وبذا تضع

الشروط لمشكلة الشرق الأوسط بدلا من أن تضع مشكلة الشرق الأوسط الشروط للانفراجة. أجابه السادات بأنهم قد لا يستطيعون سوي التعلق بآخر جزء في ذيل الانفراجة.

في الأشهر الأخيرة من صيف عام ١٩٧٣، بدأ السادات في ترقيع انفراجة خاصة به في الداخل المصري وبينه وبين البلاد العربية الأخري. أصدر عفوه عن ناقديه وأعاد بعض أعدائه إلي مناصبهم، وسافر إلي ليبيا لتهدئة الأوضاع مع القذافي وإلي الأردن لاسترضاء الملك حسين. ثم اتجه إلى السعودية سعياً لاستخدام النفط سلاحا جديدا يشهره ضد حلفاء إسرائيل. وفي الذكري الثالثة لوفاة ناصر تحدث إلي جمهور الحضور قائلا إن مصر تعرف هدفها وإنها مصممة علي الوصول إليه، وأضاف إنه لا يعدهم بأي شيء ولن يدخل في التفاصيل لكنه يكتفي بالقول إن تحرير أرض مصر هو المهمة الأساسية أمامهم وإنهم بعون الله سينفذون ذلك وينجحون ويستعيدون حقهم. ثم انتهي بالقول إن تلك هي إرادة شعب مصر، وإرادة الأمة ومشيئة الله.

ونظرا لما خبره الجميع من تهديداته الخطابية السابقة وحديثه المتكرر عن «عام الحسم» دونما فعل أي شيء، لم يكن مما يثير الدهشة أن أحدا لم يأخذ خطابه ذاك علي محمل الجد، وأكثر ما توقعه الجميع كان سلسلة من الهجمات العابرة غير المؤثرة. كانت إسرائيل قد أسقطت مؤخرا ما يربو علي عشر طائرات مقاتلة سورية ولم يُحدث ذلك رد فعل من قبل القاهرة سوي الإدانة بصوت مرتفع. حينما أصبح كيسنجر وزير خارجية أمريكا في سبتمبر ١٩٧٣ إلي جانب احتفاظه بمنصب مستشار الأمن القومي، وعد السفراء العرب بأن يهوديته لن تؤثر فيه وأنه لن يتحيز لإسرائيل وسيكون حامياً منصفا للمصالح الأمريكية بالمنطقة. في عام ١٩٧١ وما بعده، زادت المعونات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عشرة أمثال تقريبا مقارنة بالستينيات: زادت في عام ١٩٧١ «٥٤٥» مليون دولار، ثم ٣٠٠ مليون دولار في العام التالي، ثم ٣٠٧ مليون دولار عام ١٩٧٣. وعلي الرغم مما أبلغ به نيكسون السفير المصري، كما يبين ويليام بي. قوانت، الذي أصبح فيما بعد عضوا في محادثات عملية السلام فإن «كيسنجر لم يكن مقتنعا بتبني أمريكا مبادرة مؤثرة في الشرق الأوسط».

قيل إن موقفه هذا كان يرجع إلي أن السادات قد انفصل تماما عن الاتحاد السوفييتي، وأن أسلحة جيشه قد أصبحت عتيقة، وأن الاقتصاد المصري كان علي شفا الانهيار وإلي أن قوات إسرائيل البرية والجوية كانت متفوقة بدرجة هائلة عن مثيلتها المصرية. بيد أنه فإن هذه الأسباب تحديدا هي التي دفعت القوات المصرية إلي شن الهجوم يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ في عيد الغفران اليهودي، حيث عبرت بنجاح قناة السويس واجتاحت خط بارليف وصدت القوات الإسرائيلية التي أخذت في التراجع. شنت القوات السورية أيضا هجوما علي الجيش الإسرائيلي في هضبة الجولان، وهكذا، فإن ما بدا وأنه هجوم يائس عابر لا أمل فيه للنجاح أدهش العالم بأجمعه وكان أداء الجيش المصري وقواته الجوية يفوق بكثير نظيره عام ١٩٦٧.

لكن الخبراء الأمريكيين الذين أوردت صحيفة النيويورك تايمز آراءهم كانت لهم وجهة نظر مختلفة في هذا النجاح الاستهلالي الذي أجبر القوات الإسرائيلية علي الانسحاب إذ رأوا أن «العرب» (هكذا كانوا يسمون المصريين والسوريين) لم يُجْروا حساباتهم وفقا للمعايير الغربية حيث بدت المقولة أن «كسب المعركة أقل أهمية من استعادة الحس بالكرامة» توجز الرأي السائد لديهم. أضاف توماس هيوز، الرئيس السابق لاستخبارات وزارة الخارجية، قائلا «إن العرب يفعلون ما يعتقدون أنه ينبغي عليهم فعله حتي ولو بدا هذا انتحارا»، فيما اعتقد آخرون أن «العرب» اندفعوا هكذا لتخوفهم مما قد يفعله كيسنجر الذي ازداد قوة بعد أن جمع بين منصبي وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي وأصبح في وضع لابد وأن يغريه بفرض خطة سلام أمريكية والتمسك بها أيا كان ما يحدث بعد ذلك، ووفقا لهذا التقدير فإن حرب أكتوبر كانت أيضا ضربة استباقية موجهة ضد كيسنجر، أو ضربة لإجباره علي التصرف في ظل ملابسات من اختيار القاهرة[1].

(١) أيا كانت تفسيرات «الخبراء» الأمريكيين لحرب أكتوبر، تلك التفسيرات التي يطرحها المؤلف بلهجة لا تخلو من الاستخفاف بدوافع الجيش المصري، وأيا كان ما دار بخلد صناع السياسة الأمريكيين منهم والمصريين، فقد حارب الجيش المصري لتطهير الأرض وتحريرها، وكما ذُكِر من قبل، فقد تم الإعداد جيدا لهذه المعركة منذ بُعيد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة، ولم يندفع الجيش المصري في مهمة «انتحارية» بل إنه أعيق عن إكمال مهمة التحرير الكامل [الترجمة]

بدت الأمور علي مدي أيام وأن المصريين قد يحققون نصرا عسكريا كبيرا علي أعدائهم فيما بعث تقدم الجيش المصري موجة من الرعب انتابت القيادات الإسرائيلية. وعلي مدي أسبوع منذ بدء الحرب، غامر المصريون بشن هجوم كبير، وبعثوا إلي المعركة بأربعمائة دبابة تحت غطاء من الهجمات الصاروخية. لكن بمجرد أن تقدمت قوات المشاه مستبقة غطاء الصواريخ الواقي، قام الإسرائيليون – باستخدام أسلحة جديدة نُقلت إليهم من الولايات المتحدة عبر جسر جوي الأمر الذي كان دلالة علي أن الأمريكيين كانوا مصممين علي عدم السماح بهزيمة إسرائيل – قاموا بسحق الهجوم. كانت تلك المعركة (ضد المشاة) قد بدأت في السادسة والربع من صباح ١٤ أكتوبر، وعند الظهيرة كان كل شيء قد انتهي[١]. تقدم المصريون بأقل من اثني عشر ميلا، ليس بالقدر الكافي ليحرزوا أي شيء سوي تدمير أنفسهم بحسب ما قاله القائد الإسرائيلي الذي هاتف جولدا مائير قائلا «كان يوماً طيبا. لقد عُدْنا وأصبحنا أنفسنا مرة أخري، كما أصبح المصريون أنفسهم مرة أخري».

بيد أن ما غيّر الوضع كان أداء الجيش المصري في بداية الحرب. كانت مصر قد أوضحت أن الوضع الذي كان قد ظل قائما منذ ١٩٦٧ لم يكن من المعقول تقبله أو استدامته، وأن ما يعمل علي بقائه هو الضخ الدائم للمزيد والمزيد من المعونة العسكرية لإسرائيل، والعقلية التي تؤمن باستدامة حالة الحرب والتي لا تُنتج سوي عدم الاستقرار. علي الجانب المصري، اعتقد السادات أنه قد استعاد موقع مصر في أعين العالم، وأنه لن يقدم أية تنازلات إلا إذا استرجع سيناء وما بها من آبار النفط. اعتقد أيضا أن «العبور» كان يعني أن تظل الولايات المتحدة منخرطة في عملية السلام حتي النهاية بحسب ما كان نيكسون قد وعد به.

كان السادات قد خاطر بالكثير. كان ثمة أوقات كانت القوات الإسرائيلية تحاصر فيها أجزاء من جيشه وتعزلها، بدرجة بدا معها وأنه قد خسر كل شيء. لكنه الآن،

(١) اختزال مُخل آخر لما حدث، فلا ينكر أي شيء عن «الثغرة» التي أحدثها الإسرائيليون من طريق الصدفة المحضة وأعاقت تقدم المصريين، هذا علي الرغم من أنه يذكر، صادقا، الجسر الجوي من الأسلحة الأمريكية وتصميم الأمريكيين علي عدم السماح بهزيمة إسرائيل [الترجمة]

كان لديه ما يدعم موقفه مع واشنطون بدرجة تجعلها تضغط علي الإسرائيليين كي يسمحوا بتمرير المواد الغذائية إلي الجنود المحاصرين. كان سلاح النفط هو الرافعة التي تدعم موقفه في مواجهة واشنطون، وليس أي وازع أخلاقي من جانبها، حيث كان الملك فيصل قد أعلن حظرا علي شحنات البترول إلي الولايات المتحدة وسرعان ما تبعته الدول العربية الأخري المنتجة للنفط، كما اتخذت منظمة الأوبك قرارا بوقف صادرات البترول إلي أوربا والولايات المتحدة وذلك بسبب مساعداتها إسرائيل عسكرياً ودعمها لها، الأمر الذي تسبب في وجود حالة الذعر في أنحاء أوربا، حيث توقفت صفوف طويلة من السيارات لدي مضخات البنزين، وفُرِضت القيود علي استخدام الطاقة الكهربائية في المباني العامة، تبعتها قيود أخري، واستبق احتمال ارتفاع أسعار النفط حدوث أزمة اقتصادية عامة في العالم الغربي.

بيد أن الأهم من ذلك هو أن إجراءات منتجي النفط كانت مؤشرا علي تحول بنيوي في العلاقة بين الدول الصناعية ومنتجي المواد الأولية، إذ إنه، وللمرة الأولي منذ بدء التوسع الأوربي وإقامة النظام العالمي الاستعماري غدت اليد العليا لبلدان خارج نطاق العالم الصناعي؛ أي أن الأسلحة التي كانت الجيوش الاستعمارية قد استخدمتها للحفاظ علي هيمنتها بدءا من البندقية البدائية وإلي الأسلحة الأوتوماتيكية الحديثة كانت عديمة الجدوي في مواجهة سلاح النفط، الأمر الذي فضح هشاشة الدول الصناعية.

عملت أزمة ووترجيت غير المسبوقة علي تعقيد جهود التعاطي مع الحاجة الماسة للتوصل إلي وقفٍ لإطلاق النار وبدء مفاوضات السلام. بدأت الأزمة أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٢ بحادث اقتحام لمقر الحزب الديموقراطي الواقع بمبني سكني في ووترجيت، واشنطون، بواسطة عملاء سابقين بالسي آي إيه موكلتهم لجنة إعادة انتخاب الرئيس [نيكسون]. تسبب هذا في ورطة للحزب الجمهوري الحاكم آنذاك والذي كان يحتل المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض بعد اكتشاف شرائط مسجلة تُدين نيكسون بمحاولة التغطية علي الحادث، الأمر الذي دفعه للاستقالة. مما زاد

الوضع سوءا حينما قام نيكسون بفصل آرشيبالد كوكس، المُدعي الخاص الذي كان يحقق في واقعة ووترجيت والذي كان قد كتب مذكرة إحضار شرائط البيت الأبيض. من ثم قام إليوت ريتشاردسون، المدعي العام، ووليام روكليشاوس، الشخص الذي يليه بوزارة العدل، بتقديم استقالتيهما بدلا من تنفيذ الأمر بإقالة كوكس. أدت عزلة نيكسون الواضحة أثناء «مذبحة ليلة السبت»، وهو الاسم الذي أطلق علي عملية الإقالات والاستقالات، إلي زيادة الشكوك بأن الرئيس كان عازما علي إنقاذ موقعه الرئاسي من خلال خلق أزمة دولية، أيا كانت المخاطر المترتبة علي ذلك.

حدث ذلك كالتالي: اقترحت موسكو، أثناء جدل كان دائرا حول ما إن كانت إسرائيل قد خرقت الهدنة المؤقتة من خلال استمرارها في قصف المواقع المصرية والهجوم عليها، اقترحت القيام بعملية عسكرية مشتركة من أجل التحكم في الأوضاع – وأشارت إلي أن بإمكانها القيام بها وحدها إذا استدعي الأمر. رفض كيسنجر الاقتراح وأمر برفع حالة التأهب وكأنما كان ثمة احتمال لقيام حرب شاملة. أثار رفض واشنطون دراسة أية اقتراح قد يشير إلي استعدادها رؤية القوات السوفييتية في منطقة السويس التعجب، وظل هدفها المحدد من ذلك موضوعا للجدل. بيد أنه، فقد كانت تلك فرصة للتشكيك في تظاهر السوفييت بأنهم يدافعون عن العرب ضد الإمبريالية الأمريكية/ الإسرائيلية إذ إنه، ومنذ أزمة ١٩٥٦ حينما هدد خروشوف باستخدام الصواريخ الروسية ICBMs ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، ظل القادة الأمريكيون يتحينون الفرصة لفضح روسيا إذا كانت تقصد الخداع، أو إجبارها علي التراجع المهين إن كانت جادة في نيتها للتدخل.

بيد أن واشنطون لم تكن قد انتظرت للتشاور مع حلفائها، من ثم، رفض الناتو السماح باستخدام المجال الجوي الأوربي لعمل مناورات قد تؤجج الأوضاع، الأمر الذي تسبب في استياء واشنطون. حرصت بعض البلدان الأوربية واليابان علي أن تنأي بنفسها علناً عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وعلي حين أنه في عام ١٩٦٧، كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باستثناء

البلاد العربية وداعميها، مؤيدة لإسرائيل، فإن الوضع تغير عام ١٩٧٣، وأصبحت الغالبية مؤيدة لمصر علي الرغم من أنها هي التي بدأت الصراع.

وهكذا، فبعد كل شيء، لم تكن جميع أوراق اللعب في حوزة واشنطون. كتب كيسنجر قائلا في مذكراته «لم يقنع حلفاؤنا – كما كان ينبغي عليهم أن يفعلوا – بأن الولايات المتحدة، حتي وهي في خضم أزمة ووترجيت، كانت علي استعداد لخوض مخاطرة كبري للدفاع عن التوازن الدولي. بدلا من ذلك، فقد ركزوا علي الحقيقة الثابتة بعدم حدوث مشاورات سابقة حول حالة التأهب لقوات الولايات المتحدة المتموضعة في أوربا». من ثم، فإن الأزمة في «التوازن العالمي» كانت هي القضية. أي أن تلك الفكرة المجردة التي لم تكن محل إجماع كانت علي المحك، كما أن حجة كيسنجر بأنه لم يكن ثمة وقت للتشاور في ظل ضغط السلوك السوفييتي لم تُقنع نُقّاده الدوليين.

وعلي حين أن الأوضاع مع الحلفاء لم تكن علي درجة كبيرة من السوء، فقد واجه كيسنجر أسئلة من الصحفيين في أمريكا عن احتمال أن يكون نيكسون قد استغل الأوضاع الدبلوماسية الدولية كي يحرف الانتباه عن مشاكله الخاصة بووترجيت. لكن كيسنجر أجاب أن تلك الأسئلة غير لائقة وتسيء إلي نزاهة الحكومة الأمريكية، بيد أنه أضاف قائلاً «لا يمكن أن يعاني المرء من أزمة سلطة في المجتمع استمرت عدة أشهر دونما أن يدفع ثمنا في مكان آخر»، أي أنه من المحتمل، أن الأسلوب الذي تصرف به السوفييت نتج عن اعتقادهم أن مشكلة ووترجيت قد أدت إلي ضعف حكومة الولايات المتحدة.

وعلي الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد هبت لنجدة إسرائيل من خلال شحنات الأسلحة الضخمة التي أمدتها بها، إلا أن الوضع في مصر كان يبدو في حالة أفضل. كان بوسع السادات أن يزعم لناقديه في البلاد العربية وفي الخارج أنه بدون ذلك الدعم العسكري لتمكنت قواته من تحقيق هدفها باستعادة سيناء. ومن جهة أخري، فإنه بجعله اعتماد إسرائيل علي الدعم الأمريكي حقيقة أكثر إلحاحا لا سبيل إلي تجاهلها، عمل علي تقوية وضعه. كان ناصر قد قال في أواخر حياته

إن بإمكان السوفييت إمداد مصر بالأسلحة لكنهم لا يستطيعون تحقيق السلام لها، وكان السادات، وقتئذ، يعتقد جازما في هذه المقولة، وبأن الولايات المتحدة فقط هي التي بإمكانها تحقيق السلام، هذا علي الرغم من أنه ينبغي فعل شيء ما يجبرها علي ذلك، شيء يقنع واشنطون بأن عليها ممارسة بعض الضغط علي إسرائيل. رأي السادات أيضا أن العبور قد أضعف إسرائيل ديبلوماسيا لأنه جعلها أكثر اعتمادا علي موافقة واشنطون علي أي شيء تنوي فعله.

أوضحت السرعة التي تكيف بها السادات مع الوضع في ميدان المعركة، وكيفية استفادته من الهجمات المضادة الناجحة التي كانت إسرائيل تشنها أوضحت قدرا كبيرا من المهارة السياسية. بلغ تحمس كيسنجر له أن قارنه بموحد ألمانيا أُتو فون بيسمارك. علي أية حال، فقد كان السادات منذ حرب أكتوبر وحتي لقاءات كامب دايڤيد بعد ذلك بخمس سنوات يحقق أهدافه من خلال المناورات البارعة التي كانت تفاجئ مؤيديه وناقديه. كان السادات قد تباهي، في خطاب له بمجلس الشعب بعيد بداية الحرب مباشرة بأن تدفق الأسلحة الأمريكية علي إسرائيل لا يخيف مصر الأمر الذي تلقاه جمهور الحاضرين ببالغ الإعجاب والحماس لكنه، وبعد أسبوعين، ومع تراجع القوات المصرية المسلحة، أبلغ المراسلين الأجانب أن الولايات المتحدة قد أمدت إسرائيل بشحنات من الأسلحة الجديدة الناجعة التي لم تستخدم من قبل، ولا قِبل لمصر بها، وأن تلك الأسلحة قد دمرت دباباته وبطاريات صواريخه. قارن ذلك المجهود الأمريكي وبين الأسلحة الحديثة المتطورة التي استخدمتها الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية حيث كتب يقول في سيرته الذاتية «تذكرتُ ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فعلته علي الجبهة الألمانية في الحرب العالمية الثانية، ثم بعد ذلك، في الجبهة اليابانية» بل إنه حتي أثار شبح القنابل الذرية التي ألقيت علي هيروشيما ونارجازاكي. قال للمراسلين الأجانب «لن أقاتل أمريكا – لقد قاتلتُ الإسرائيليين لمدة أحد عشر يوما، لكني علي غير استعداد لأن أقاتل أمريكا»، ثم فاجأ مستمعيه بقوله «يمكنني القول إن موقف أمريكا بخصوص إرساء السلام، موقف إيجابي».

يبدو أن مصر [السادات] بمساعدة هنري كيسنجر كانت قد وجدت طريقة لفك ارتباطاتها المتداخلة بالاتحاد السوفييتي. جاء بكتاب «السادات» تأليف هيرست ويسون، «بعد مجرد أربع وعشرين ساعة من قيام الولايات المتحدة بتوضيح استعدادها لفعل أى شيء استثنائي لمساندة ربيبتها إسرائيل، وبعد أن أعلنت حالة التأهب النووي في جميع أنحاء العالم، كان إسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، يقف لالتقاط صورته مع هنري كيسنجر الذي كان يحيط وسط فهمي بذراعه. وبعد يومين ظهرت الصورة في الصفحات الأولي لصحف القاهرة، حيث ألجمت «الصدمة القراء».

ثم بدأت «الديبلوماسية المكوكية». عبّر كيسنجر عن رغبته في زيارة القاهرة ووصلها في ٥ نوفمبر ١٩٧٣ ليعقد أول لقاء له مع السادات. ظهرا معا في شرفة القصر بالقاهرة، اثنان متنافرا المظهر كما يقول وولتر أيزاكسون، كاتب سيرة كيسنجر «وكان يمثل أمريكا للعالم العربي رجل بدين، يهودي وُلِد في ألمانيا، يرتدي بذلة زرقاء لا تناسبه؛ فيما وقف يرحب به وكأنه صديق التقاه بعد طول غياب، إرهابي سابق داكن البشرة، طويل، ممشوق القامة، كان قد وُلِد فلاحا، لكنه اكتسب مظهرا أريستوقراطيا، يرتدي بذلة عسكرية أنيقة لونها كاكي، فيما يتدلي من علي كتفيه معطف من الكاشمير من Savile Row. سرعان ما سحر الاثنان بعضهما، وإلي الأبد». بدأ كيسنجر الحديث قائلاً «لقد أوجدت أزمة عالمية ولهذا جئت للقائك. ما طلباتك؟».

هنري وأنور:

لم يُضع السادات أي وقت أثناء لقاء نوفمبر واللقاء الذي تلاه في ديسمبر ليطلع «صديقى هنري كيسنجر»، كما كان يلقبه، علي طلباته. طبعا، طالب بخروج الإسرائيليين من سيناء لكنه أبدي استعداده التام لقبول الموقف الأمريكي الذي كان يذهب إلي أن التسوية يجب أن تكون عملية تدريجية حتي التوصل إلي اتفاقية سلام.

وفيما كانت مصر قد رفضت من قبل تلك الفكرة خشية أن تقاطع العملية لدي نقطة تكون مواتية لإسرائيل وفي مصلحتها، إلا أن السادات أبدى ثقته في كيسنجر. علاوة علي ذلك، فقد وافق السادات منذ المستهل علي ألا تجعل مصر سياستها تتوقف علي «الإجماع العربي» حول ما يشكل حلاً مقبولا. وبما أن مطالبة سوريا بمرتفعات الجولان كانت تمثل عقبة كئودا، فقد لقي موقف السادات ذاك ترحيبا من واشنطون.

أبلغ السادات كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية قبل أن يفرغ من إخراج أوراقه من حقيبته، أنه لم يكن مهتما بإطلاقه بعقد هدنة مؤقتة لكن اهتمامه الأكبر كان هو التخطيط لاستراتيجية شاملة للسلام. ثم مضي يتحدث عما أسماه «التجربة الاشتراكية» وقال إنه كان يريد تطوير بلاده وفقا للخطوط التي بحثها مع المصرفي الأمريكي دايفيد روكفلر[1]. ثم عبّر عن مطلب محدّد من الولايات المتحدة بالنسبة للمستقبل المباشر: أراد من الولايات المتحدة أن تضطلع بمسئولية أمنه الشخصي لأنه كان يعلم بوجود من يتآمرون ضده: الروس والعرب وبعض المصريين!

شعر كيسنجر بشيء من الحيرة لطلب السادات أن تتولي الولايات المتحدة أمر حَرسِه الشخصي وذلك لأنه كان يتخذ قرارات لا شعبية لها. بالطبع، فقد كانت السي آي إيه قد تمرست منذ عام ١٩٥٣، ولدي إعادة شاه إيران إلي عرش الطاووس والقضاء علي الثورة الإيرانية آنذاك، في إنشاء الشرطة السرية هناك. لكن النهج المباشر الذي استخدمه السادات في طلبه مع ما أضمره من إدانة لسياسة عدم الانحياز التي كان ناصر قد تبناها، كان يفوق ما توقعه كيسنجر، حيث إنه قد بعث رسالة تماثل في أهميتها الرسائل التي كان يبعث بها الأمراء الهنود في القرن السابق إلي مندوب التاج البريطاني يطلبون منه تحويل مقاطعاتهم إلي محميات

(١) كان هذا بداية سياسة الانفتاح «السداح مداح» وفقا للراحل أحمد بهاء الدين والتي فتحت الأبواب علي مصاريعها للنهب والسرقات وتبيض الأموال وتهريبها ونشوء طبقة رجال الأعمال الزائفة وترسخ الرأسمالية المتوحشة، تلك الأمور التي أتت بمصر إلي ما تعانيه من فوضي اقتصادية حتي لحظتنا الحالية [الترجمة]

بريطانية. لكن، وأيّا كان ما شعر به كيسنجر حول فحوي الرسالة، فقد وعد السادات بإجابة طلبه.

تم إرسال حراس السادات الشخصيين إلي الولايات المتحدة لتلقي التدريبات اللازمة، وأيضا إنشاء وحدة شرطة بالقاهرة مدرّبة علي مكافحة الإرهاب، فيما تم تعيين موظف بالسي آي إيه يدعي چون فيز، كان يجيد العربية قراءة وكتابة، بالمكتب الرئاسي للسادات وأنيطت به جميع المهام المتعلقة بأمنه. وهكذا، ومن دون وجود أية معاهدة رسمية، فإن ما بدأ في نوفمبر ١٩٧٣ كان تحالفا عسكريا جديدا علي المستويين الرمزي والواقعي، تحالفا طلبه السادات وحرص علي إنجازه، ربط الولايات المتحدة بمصر وإيران. لم تكن ثمة معاهدة رسمية، ولم تكن هناك حاجة لعقدها. في الخمسينيات، كان ناصر قد حارب حلف بغداد بشراسة بصفته آلية تحكّم اخترعها دالاس لاحتواء القومية العربية وإعادة تشكيلها؛ والآن كان السادات يضطلع بدور عامل الاستقرار الإقليمي من خلال التبعية للولايات المتحدة. ثم اكتملت الترتيبات لتفعيل هذا الدور بعقد اتفاقيات سيناء عام ١٩٧٥ ثم الرحلات التي قام بها السادات إلي إسرائيل وإلي مؤتمر كامب دايڤيد للسلام واكتملت الأوضاع التي كانت خطوطها الكفافية قد رسمت بالفعل.

أبلغ السادات كيسنجر، أثناء لقائهما الثاني، بتفاصيل الموقف من السوڤييت، حيث كان، حسب قوله، قد رافق عبدالناصر في آخر رحلة له إلي موسكو والتي عاد منها محبطا ومريضا. قال السادات إنه، نفسه، كان دائما يشعر بالمهانة في تلك الرحلات، لكنه كان يعلم أنه لا يملك سوي الاعتماد علي الأسلحة السوڤييتية في المستقبل القريب، وأنه كان يفضل الحصول علي السلاح من أمريكا لكنه كان يعلم صعوبة ذلك بالنسبة لواشنطون. أضاف قائلا إنه لم يكن من الممكن الانفصال تماما عن السوڤييت قبل حدوث إنجاز ملموس. وكما ذكر كيسنجر في كتابه، فقد ترك انتقاء السادات للحجج التي ساقها انطباعا عليه بأنه كان يتعاطي مع «رجل دولة علي قدر من الأهمية».

من جانبه، طلب كيسنجر من السادات التدخل كي ترفع السعودية ودول الخليج الأخري الحظر علي تصدير النفط، بل إن كيسنجر كان قد قال، حتي قبل لقائه الأول بالسادات «إن أمريكا ترغب، بمجرد ترسيخ وقف إطلاق النار، أن يقوم السادات بَحثُّ الملك فيصل علي إرخاء الحظر النفطي لدي بدء التفاوضات»، وإنه من المهم أن يعرف السادات أن قدرة أمريكا علي مساندة موقف مصر في التفاوضات المرتقبة لا يمكن استمرارها طوال الفترة المطلوبة إن لم يتحسن الموقف بالنسبة لحظر تصدير النفط.

بُعيد لقاء ديسمبر مباشرة، أحاط السادات كيسنجر علما بأن إسرائيل تهدف من تكتيكات تأخير استقرار وقف إطلاق النار إعاقة حدوث أي تحسن حقيقي في العلاقات المصرية/ الأمريكية. وأن الخطوط العريضة المقترحة لإحراز التقدم والتي كان قد قدمها إليه لم تعد ذات جدوي وذلك «لأن الوضع علي الأرض مازال جد متوتر». اعترف كيسنجر للسفير أشرف غربال بأن مصر كانت قد تلقت قبل ذلك «ومن المسئولين الأمريكيين تعبيرات كثيرة عن حسن النوايا التي لم تسفر بعامة، عن أية نتائج»، لكنه عازم علي الإتيان بنتائج ملموسة، لكنه بحاجة إلي وقت لإعداد الرأي العام الأمريكي لذلك، مضيفا أنهم كانوا يبذلون جهدهم في نفس الوقت من أجل حث إسرائيل علي وقف عملياتها. بيد أن السفير غربال تساءل عن شحنات الأسلحة الأمريكية إلي إسرائيل والتي لم تتوقف، وتأثير ذلك علي القاهرة، وأجاب كيسنجر بأن انطباع الأمريكيين هو أن ما تتلقاه البلاد العربية من أسلحة يفوق ما تتلقاه إسرائيل، وأضاف «علي أية حال، لم تعد تلك هي القضية إذ إن الإسرائيليين يعلمون مدي اعتمادهم علي الولايات المتحدة، ومن ثم سينصتون إلي ما تقوله».

بدت الأمور وأن حسابات السادات لدي إطلاقه عملية العبور كانت تحقق أهدافها. علاوة علي ذلك، فعلي حين أن الولايات المتحدة كانت قد تركت مصر تدير شئونها وحدها مع الاتحاد السوفييتي الأمر الذي كان له أثر سلبي علي عملية التفاوضات فقد بدا الآن وأن الولايات المتحدة كانت تعمل، في أمور معينة، علي نصرة مصر فى تفاوضاتها مع تل أبيب. عقب التعليقات التي أدلي بها كيسنجر للسفير غربال.

بعث نيكسون بخطاب إلي السادات يؤكد فيه علي أن إدارته ستقدم حججها الخاصة بخطتها لفض الاشتباك إلي موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي لدي وصوله إلي واشنطون، وأضاف «من ناحيتي، فإنني أتعهد بأن أبذل كل ما في استطاعتي لأتأكد أن الناس سيتذكرون فترة رئاستي الثانية علي أنها الفترة التي طورت فيها الولايات المتحدة علاقات جديدة ومثمرة مع مصر والعالم العربي».

في خطابه ذاك، كرر نيكسون مناشدته من أجل أن تتدخل مصر لرفع الحظر علي تصدير النفط مبينا أن ذلك لابد أن يحدث علي الفور ولا ينتظر حتي نهاية محادثات فك الاشتباك، قائلاً «لقد وصلنا مع بدء محادثات فك الاشتباك إلي مرحلة من المرجح فيها أن يثبت أن لنفوذ الولايات المتحدة أثرا حاسما». بحلول ١٨ يناير ١٩٧٤، كان كيسنجر قد توصل في تفاوضاته مع الإسرائيليين إلي سحب قواتها من بعض الأجزاء في سيناء، مع وعد بالوصول إلي تسوية مع السوريين خلال التفاوضات، وكان هذا كافيا لترفع البلاد المنتجة للبترول الحظر في مارس عام ١٩٧٤.

بيد أن احتمالات التوصل إلي تسوية دائمة تستعيد مصر بمقتضاها حقول النفط في سيناء، لم تكن مؤكدة بعد. في نهاية أبريل ١٩٧٤، التقي السادات وكيسنجر مرة أخري وتفاكه السادات قائلا إن برچينيف قد أرسل إليه تحذيرا بألا يثق في كيسنجر، وبعد ذلك مضيا يناقشان المصاعب التي كان «هنري» يواجهها بسبب تعنت السوريين الذين ظلوا مصممين علي استعادة الجولان كاملة، هذا علي الرغم من أن استعدادات المصريين العسكرية كانت تفوق مثيلتها السورية، ناهيك عن مقارنة الأخيرة بالاستعدادات الإسرائيلية، حسبما قال كيسنجر الذي سأل السادات عما إن كانت مصر ستدعم سوريا إذا رفضت مقترحات كيسنجر وقررت الدخول في حرب. لكن السادات تعهد جازما بأن ذلك كان أمرا غير وارد حدوثه. كانت المحادثات بين الاثنين قد أضحت شأنا شبه طقوسي، وكان كيسنجر يُطلع السادات علي ما يجري علي الجبهات الأخري خارج نطاق منطقة النزاع الإقليمي، حيث كان يحاول الحصول لمصر علي مساعدات اقتصادية من بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا الغربية وأجابه

السادات بأن مستشار ألمانيا الغربية، ويلي برانت، كان قد زار مصر مؤخرا حيث اتفق الطرفان علي تشكيل لجنة ثنائية لدراسة أفضل الوسائل لتفعيل الاتفاق حول المعونة.

كان العمل علي تطهير مجري قناة السويس يحرز تقدما وكانت الولايات المتحدة قد ساهمت بعدة ملايين من الدولارات لتسريع العمل. قال السادات شبه متفاكه في إشارة منه إلي الطائرات الشراعية الأمريكية التي كانت تستخدم في العمل، إنه يود الاحتفاظ بها بعد الانتهاء من المهمة واقترح كيسنجر أن بإمكانه الاحتفاظ بإحداها. لكن تلك الواقعة كانت تشير إلي حقيقة أكبر يضمرها الحوار المصري/ الأمريكي: علي الرغم من أن السادات كان قد حقق هدفه بإشراك الولايات المتحدة والحصول علي إسهام منها، إلا أنه هو من كان قد توسل تلك المساعدة، وكان من الواضح أن الأوضاع لم تتغير كثيرا، ومضي المصريون يحاولون حفز الولايات المتحدة علي أن تجد سبيلا لتزويد مصر بما تحتاجه من سلاح.

أبلغ إسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، كيسنجر، بأن السوفييت كانوا يقدمون لمصر أسلحة أكثر من احتياجاتها، لكنهم كانوا لا يزودونها بما تحتاجه بالفعل ليحل محل ما تفقده. فهم كيسنجر الإلماحة واقترح أن تحصل مصر علي أسلحة من الهند، «وسيتولي الأمريكيون تعويضها من خلال المعونة الاقتصادية». ثم وجه فهمي إليه السؤال المهم «متي ستصبح معاملاتكم معنا علنية؟» وأجابه كيسنجر بأن ذلك سيحدث في نهاية العام ذاك، لكن لابد، قبل ذلك، أن يحدث فك اشتباك علي الجبهة السورية وأضاف قائلاً إن الخطوة التالية ستكون البدء في وضع خطة عسكرية مع فهمي بعد أن يتحدث كيسنجر مع السادات.

وفيما استمرت تلك المحادثات، مضي كيسنجر يضيف بلدانا جديدة إلي القائمة التي قال إنه شجعها علي منح مصر معونات اقتصادية: بريطانيا العظمي، بل وحتي الصين، الأمر الذي كان لافتا للانتباه. أما بخصوص مبيعات الأسلحة، فقد قال إنه من المبكر جدا التحدث عن شراء أسلحة كثيرة من الولايات المتحدة واقترح إمكانية بيع الأسلحة للسعودية أو الكويت، بعد ذلك تقوم مصر بشرائها من إحداهما، وحذّر

قائلا إن إسرائيل قد أطلقت حملة في الولايات المتحدة ضد مبيعات الأسلحة لمصر، ومن ثم، فمن الضروري عدم نقاش تلك القضية علنياً، لأنهم قد يحاولون حتي وقف المساعدات الاقتصادية. مضت المحادثات بهذا الأسلوب خلال لقاءات عديدة، ورغم اعتقاد السادات،أن أنواع الأسلحة التي اقترح كيسنجر تضمينها عندما تبدأ عملية بيع السلاح كانت «مدهشة»، إلا أن الأمر برمته كان قد أصبح مثل السراب في الصحراء الذي يبدو قريبا، ثم يبتعد كلما اقتربت منه.

حينما أثار السادات مزيدا من الأسئلة، أثبطه كيسنجر قائلاً إنه ليس من الحكمة الحديث عن «تسوية نهائية»، وإلا اتهمت مصر بمحاولة عقد صلح منفرد مع إسرائيل. وعلي الرغم من أن كيسنجر كان مخلصا في اهتمامه بسمعة السادات في العالم العربي، إلا أنه تمكن من استخدام تلك الذريعة بسبب الوعود التي كان الرئيس المصري قد قطعها علي نفسه أمامه بأنه لن يحارب من أجل السوريين أو الفلسطينيين، وكانا قد اتفقا فيما بينهما علي أن تتغاضي واشنطون عن خطابات مصر في الأمم المتحدة وفي غيرها من الأماكن، لأنها كانت مجرد خطابات ولا يجوز فهمها علي أنها سياسة قد تنتهجها مصر.

كان السؤال الذي ألح عليه السادات أكثر هو حقول النفط في سيناء واشتكي من أن «إسرائيل قد استولت بالفعل علي ستة ملايين طن من النفط المصري» وإنه سيطالبها بالتعويض وردّ كيسنجر بأن سأله ما التعويضات التي ستعطيها مصر لإسرائيل مقابل الأراضي التي ستتنازل عنها في سيناء؟ وهنا أجابه السادات بشيء من الحدة بأنه ينبغي أن يكون الإسرائيليون قد اقتنعوا بتصميمه علي السلام، وأن هذا كان تنازلا كافيا، كما أن جميع الأراضي التي كانا يتحدثان بشأنها قد استولت عليها إسرائيل من خلال الغزو العسكري.

كان خلف أسئلة كيسنجر قلق واشنطون من أن مصر، وعلي الرغم من أنها لم تعد حليفة للاتحاد السوفييتي، كانت مازالت، كعهدها دائما، تمثل مشكلة، وبخاصة في الكونجرس الذي كانت موافقته علي منحها مساعدات كبيرة، وبخاصة قبل التوصل

إلي تسوية نهائية، أمرا بالغ الصعوبة. أيضا تسببت ذكري حظر النفط منذ وقت ليس بالبعيد في أن يبدو العرب أصدقاء غير جديرين بالثقة الكاملة وذلك لأنهم ماكرون يتحينون الفرص للعمل لصالحهم وتقوية مواقفهم علي حساب الأمريكيين. وعلي الرغم من أن نيكسون، ومن بعده جرالد فورد، كانا مخلصين في وعودهما بمساندة مصر حتي النهاية، إلا أن الإدارة الأمريكية مضت تتطوع باقتراحات من جميع الأنواع عن نقل الأسلحة إلي مصر من بلاد عربية أخري، أو شرائها من بريطانيا العظمي وأماكن أخري، اقتراحات كانت تعلم أنه لن يتم قبولها، وبخاصة في وجود القيود المتشددة التي كان الكونجرس قد وضعها علي جميع الائتمانات وعلي الصادرات النقدية.

علي سبيل المثال، كان كيسنجر قد وعد بإمكانية تناول مسألة مبيعات الأسلحة لمصر في خريف عام ١٩٧٤، لكنه في زيارة أخري لمصر - ومع تولي جرالد فورد الرئاسة بدلا من نيكسون - اعترف بعدم إمكانية مناقشة ذلك، علاوة علي ذلك، فإنه لدي حديثه مع القيادات المصرية بعد مبيعات أمريكا الإضافية من الأسلحة لإسرائيل حاول إقناعهم بأن المقصود بذلك هو زيادة الضغوط علي تل أبيب حيث قال: «تعلمون أن استراتيجيتنا هي استخدام المساعدات العسكرية لجعل إسرائيل تتخذ القرارات التي تجعل التصالح العملي من خلال المفاوضات أمرا ممكنا». أما بالنسبة لمصر فقد قال إن نقل الأسلحة إليها عن طريق شرائها من دولة أخري، الأمر الذي سبق الحديث عنه، لا يمكن إتمامه «بالأسلوب الذي ناقشناه معا» وإن الرئيس فورد هو الذي سيقرر ما بإمكانه فعله، وأضاف: «إن ذلك لا يمكن فعله سوي بأسلوب علني الأمر الذي لابد وأن يثير جدلا هائلا في الولايات المتحدة».

أبدي السادات مقاومة لحجج صديقه بأكثر من أي وقت سابق، وكان كيسنجر قد طلب تدخله مع الملك فيصل لإبعاد شبح أي حظر نفطي آخر في حالة عدم التوصل إلي تسوية مبكرة، وأيضا التوسط لدي السوريين حيث إنهم يعارضون أية تسوية دونما الحصول علي كل مطالبهم، وفقا لما جاء في محاضر تلك الجلسات. سأل

كيسنجر السادات عما سيخبر به الرئيس حافظ الأسد بشأن ما تم في محادثاتهما وأخبره السادات أنه لن يخبره بشيء لأنهم لم يقدموا أي شيء ملموس، ثم باغت كيسنجر بقوله إنه لن يمكنه إعادة فتح قناة السويس قبل إحراز مزيد من التقدم، فرد عليه قائلا «إنك لو فعلت ذلك فستلقي عليك مسئولية خرق اتفاقية فك الاشتباك. إنني أحتاج أن أبلغ الإسرائيليين أنك ستمضي قدما وتعيد فتح القناة». لكن السادات لم يستسلم كعهده بل قال «عليك هذه المرة يا هنري أن تضغط عليهم لأن الوضع يقتضي هذا. ينبغي أن يشعروا أننا نخطط معاً». لكن كيسنجر قال «ينبغي علي العرب المساعدة»، فأجاب السادات متجاهلا ذلك «إنني أحتاج آبار النفط، وكذلك الممرات، وهذا هو الحد الأدني يا هنري».

مبادرة جديدة مفاجئة:

كانت أيام محادثات «هنري وأنور» قد أصبحت معدودة، وأصبحت الديبلوماسية المكوكية أقل فاعلية عما كانته في الأيام المبكرة التي أعقبت حرب أكتوبر. انتهت أزمة ووترجيت في أغسطس عام ١٩٧٤ باستقالة نيكسون، وتولي جرالد فورد الرئاسة دونما إجراء انتخابات، الأمر الذي جعل نهج الاستمرار في ديبلوماسية «الخطوة خطوة» التي انتهجها نيكسون/ كيسنجر أمرا صعبا. كان ذلك النهج يُتّبع عن عمد، دونما وجود صورة واضحة عن تفاصيل السلام النهائي، وكانت مصر هي البلد الأسهل للتعاطي معه حيث كان لديها الكثير مما قد تكسبه كما أن الإسرائيليين لم يعودوا علي قناعة بأن وجودهم في سيناء هو الأفضل لاحتياجاتهم الأمنية علي المدي الطويل. أما بالنسبة لسوريا والضفة الغربية، فكان ثمة دوافع إضافية لتجميد الأوضاع علي هاتين الجبهتين، هذا علاوة علي أن سوريا كانت قد مضت تضغط من أجل تسوية شاملة يشترك فيها جميع الأطراف، لا اتفاقات ثنائية بين طرفين ليست لهما نفس القوة التفاوضية، علي حين كان الفلسطينيون هم أكثر الخاسرين من نهج «الخطوة خطوة» ذاك، وغدت الحيلولة دونما وقوف مصر وسوريا صفا واحدا أمرا مُلحًا بالنسبة لواشنطون. كان السادات قد تعهد بعدم دعم سوريا في حالة ذهابها

إلي الحرب، وهي حرب كان لابد أن تخسرها سوريا لو دخلتها بمفردها لكنها قد تؤدي إلي استخدام الغرب سلاح النفط مرة أخري.

في بداية عام ١٩٧٣، كان المبعوث المصري الخاص قد بيَّن لنيكسون أن مصر القوية تعني شرق أوسط قويا والعكس صحيح، وكان بذلك أيضا ينشد المساعدة العسكرية الأمريكية، ورئى أنه بالإمكان استخدام نفس الحجة لدي الحديث مع جرالد فورد، بيد أن المشكلة تمثلت في كيفية إعطاء مصر القدر الكافي من المعونة الذي يضمن بقاءها طرفا في «عملية» السلام بدون إثارة غضب الكونجرس. كانت التفاوضات حول سيناء قد استمرت في التوقف مع إصرار إسرائيل علي أن تُصدِر مصر بيانا رسميا بالتخلي عن لغة الحرب. قال السادات إن ذلك تحديدا كان ما قد ظَل يخشي حدوثه، أي أنه بمجرد أن تتعهد مصر بعدم الدخول في حرب لن يحدث أي تقدم ولن تجد إسرائيل سببا في إعادة حقول النفط أو السماح للقوات المصرية بالتواجد في منطقة الممرات الحيوية. علاوة علي ذلك، فإن مثل ذلك التعهد لن يستقيم في حالة شن إسرائيل حربا علي سوريا، إذ إنه علي الرغم من أن السادات كان قد تعهد بعدم مساندة سوريا في أي حرب لها ضد إسرائيل، لكنه لم يكن بإمكانه أن يتعهد بألا يهب لمساعدة دمشق في حالة حدوث غزو إسرائيلي لسوريا، إذ إنه لم يكن بوسع أي زعيم عربي البقاء في منصبه حال إقدامه علي مثل ذلك التعهد.

تحاجج كيسنجر بالقول إنه كان يبذل جهده، وكذلك كان الإسرائيليون، لكنهم لسوء الحظ كانوا قد أعلنوا بيانا رسميا قالوا فيه إنهم لن يتنازلوا عن الممرات أو حقول النفط من دون أن يتعهد السادات بعدم الدخول في أي حرب ضدهم، أي أنه كان المطلوب الحد الأقصي وهو تنازل السادات، عن حق مصر في الدفاع عن الطرف الشرقي من الممرات المتاخمة لإسرائيل.

وهكذا، تهاوي الاتفاق الذي كان قد تم التوصل إليه في مارس ١٩٧٥ بسبب مطلب إسرائيل وأمريكا بعدم الدخول في حرب، أو استخدام خطاب الحرب، وعادت الأمور إلي المربع رقم واحد. ثم التقي السادات فورد وكيسنجر في ١ يونيو بسالزبورج

بالنمسا. عشية هذا اللقاء، كان خطاب وقّعه ستة وسبعون من أعضاء الكونجرس يعلن أن علي البيت الأبيض الاستجابة لاحتياجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية. أخبر فورد السادات أن نصف الموقعين لم يقرأوا الخطاب ناهيك عن فهمهم لفحواه. لكن هذا الخطاب كان يوضح الحدود المسموح بها للرئيس لدي اتخاذه أي قرار أو إجراء بشأن الشرق الأوسط، حيث إنه كان ثمة رد فعل، بعد ڤيتنام، علي اتخاذ الرئاسة أية قرارات أحادية في السياسة الخارجية، الأمر الذي مثّل عقبة أخري للوفاء بالعهود بتقديم المعونة الاقتصادية لمصر.

ساعد السادات علي إحداث تقدم بأن أعلن في ٥ يونيو ١٩٧٥ أنه سيعيد فتح القناة، وكان هذا تنازلا كان قد ظل يمتنع عن إصدار قرار بشأنه حتي التوصل إلي اتفاقية موقعة. أيضا، أبدت واشنطون استعدادا لدراسة موضوع التواجد الأمريكي، مع آخرين، في منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل. أدت التفاوضات الشاقة طوال ذلك الصيف إلي عقد اتفاقية بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٧٥ أطلق عليها «سيناء الثانية» ورافقتها عدة اتفاقيات ثنائية سرية مُنِحت بمقتضاها إسرائيل تعهدات بإمدادها بالنفط المصري وتعويض ما فقدته نتيجة استرداد مصر لتلك الحقول، وأيضا تأكيدات من الإدارة الأمريكية بمنحها طلباتها من طائرات F.16 ومن صواريخ Pershing ذات الرءوس التقليدية. علاوة علي ذلك، تعهدت الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها إلا إذا اعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود. أيضا، بعث فورد بخطاب إلي رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي يخبره فيه أن الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا حول مسألة الحدود بين سوريا وإسرائيل، وأنها ستراعي لدي دراستها أي قرار بهذا الشأن موقف إسرائيل وإصرارها علي أن تظل متواجدة في مرتفعات الجولان. ومن ناحية أخري، هكذا أكد الرئيس الأمريكي، فإن الاتفاق الثنائي الوحيد مع مصر في هذا الشأن، هو التعهد بمحاولة بدء تفاوضات سورية/ إسرائيلية، وتقديم المساعدة لمصر لإقامة نظام إنذار مبكر في المنطقة العازلة بينها وبين إسرائيل، و«التشاور» مع القاهرة في حالة قيام إسرائيل بانتهاك الاتفاقية،

علّق دونالد نِف، رئيس مكتب التايم مجازين بالقدس علي تلك الالتزامات والاتفاقيات الثنائية وأوجز معناها حيث قال «إذا أردنا الصراحة العارية، يبدو أن الولايات المتحدة وقد عجزت عن التوصل إلي سلام في الشرق الأوسط عن طريق التفاوضات، قرّرت شراء ذلك السلام».

وعلي حين أن اتفاقية سيناء الثانية كانت بمثابة فترة راحة، أو الأحري تمهلاً، فإنها لم تؤد إلي تسوية دائمة لأي شيء. كان السادات قد وافق منذ وقت طويل علي أنه لن يدعم فكرة التسوية «العربية» الشاملة إلا من خلال الخطابات الشفاهية، بيد أن التزاماته الثنائية مع فورد والتزامات الأخير لإسرائيل كانت تعني بشكل قاطع أن مصر قد أصبحت معزولة.

كان ناصر قد لجأ إلي الحصول علي السلاح من موسكو في محاولة منه لإرساء وضع محايد من الحرب الباردة، ليس بالنسبة لمصر وحدها لكن للعالم العربي بقيادته. أما السادات فقد بدأ في التخلص من إرث ناصر بمجرد خلافته له معللا ذلك بانحيازه للقومية المصرية، هذا علي الرغم من أنه مضي يصر علي أنه ينبغي لمصر أن تلعب دورا قياديا بصفتها أهم دولة عربية – علي الأقل بالنسبة للولايات المتحدة.

بعد سيناء الثانية أصبح من السهل علي مصر الحصول علي أسلحة من الغرب، وإن كانت أقل من تلك التي تحصل عليها إسرائيل وبشروط أقل تميزا بكثير من تلك التي كانت تُمنح لإسرائيل. علي مدي العشرين عاما السابقة، كانت مصر قد اشترت أسلحة مجموع قيمتها ٢,٢ مليار دولار من الكتلة الشرقية، وقامت بتسديد جزء من ديونها، بيد أنه، وفي السنوات السبع التي تلت ذلك، راكمت القاهرة علي نفسها ديونا مقدارها ٦,٦ مليار دولار ثمنا للأسلحة التي ابتاعتها من الغرب. في هذا الصدد، يقول هيكل في كتابه «خريف الغضب» إنه بتحول مصر إلي أمريكا كمصدر للسلاح، فقد عمل السادات علي ألا يكون ثمة بديل للتفاوض مع إسرائيل.

لكن، وعلي الرغم من ذلك، فقد وجد أنه من الصعب أن يجعل الإسرائيليين يتفاوضون إلي أن أوضح في النهاية أنه لن يكتفي فقط بعدم اللجوء إلي الحرب لدعم

المطالب المصرية، بل أيضا إنه لن يدخل في حرب ضد إسرائيل للحيلولة بينها وبين تحقيق مطامعها في أي مكان آخر؛ لكن، وعلي الرغم من ذلك، فقد استمر حرص الولايات المتحدة علي ضمان التفوق المطلق لإسرائيل من حيث التسلح.

وإذا كان السادات قد رأي في روسيا شريكا غير مرغوب فيه، فقد رآها أيضا نموذجا اقتصاديا بائسا لمصر. وعلي الرغم من أن الإنفاقات الباهظة علي الجيش المصري كانت أحد أسباب الاضمحلال الاقتصادي في مصر، إلا أنه كان نتيجة أيضا لاستثمارات القطاع الخاص الهزيلة في الداخل وكان السادات قد رأي في ذلك ميراثا آخر من عهد ناصر. وبهدْيٍ من اعتقاداته هذه، مضي السادات يشجع الاستثمارات الأجنبية، وأسمي تلك السياسة الجديدة «الانفتاح» وكان قد دشنها رسميا في خطاب له في أبريل ١٩٧٤. وعلي الرغم من أن التأخيرات التي حدثت بالنسبة لعملية السلام قد أعاقت المعونات الاقتصادية لمصر، إلا أن إدارة فورد أوفت بوعودها إمداد مصر بالأطعمة وفقا لمختلف البرامج الحكومية، وبمتطلبات التنمية أيضا. غير أن غياب أي بنية اقتصادية أساسية تدعم المستويات الأعلي من الاستثمارات الأجنبية ظلت هي المشكلة المفتاح. كان هنري كيسنجر، عشية زيارة السادات للولايات المتحدة التي أعقبت توقيع اتفاقية سيناء الثانية قد أوجز المشكلة، حيث أخبر الرئيس فورد بأن اقتصاد مصر كان في حالة «بزوطة» وذلك بسبب سياسة ناصر لتأميم الصناعات، وأيضا وجود نظام للعمل مؤسس علي توظيف جميع المستخدمين وتثبيتهم، حتي الزائدين عن الحاجة، وتخفيض ساعات العمل من أجل استيعابهم ومنع فصلهم، والاعتماد علي قروض تجارية قصيرة الأجل عالية الفوائد. علاوة علي ذلك، فإن ما جعل السنوات القليلة التالية حاسمة بالنسبة لفُرصِ السادات هو ما استشعره من خطر احتمال تخفيض البلاد العربية إسهاماتها المالية التي كانت تقدمها لمصر وذلك لغضبها من السياسات التي كان ينتهجها. من ثم، ووفقا لما أبلغ به كيسنجر الرئيس فورد فإن السادات «سيتوجه إلينا كي يُبقي علي زخم عملية السلام، وأيضا من أجل تشجيع استمرار المساعدات العربية، وتزويده بمساعدة اقتصادية أمريكية سرية وعلنية».

هزَم جيمي كارتر فورد في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٦ ثم وعد في وقت مبكر من رئاسته بأن يكرس نفسه لإيجاد حل سلمي يتضمن وطناً للاجئين الفلسطينيين. لكن فرص تبني سياسة أمريكية جديدة ترنحت حينما أثار كارتر عاصفة من المعارضة باقتراحه تضمين الاتحاد السوفييتي في محاولات التوصل إلي شكل عام لتسوية شاملة. في مايو ١٩٧٧، تولي مناحم بيجن زعيم الليكود السلطة في إسرائيل وأظهر كرئيس للوزراء تشددا أعاق إحراز أي تقدم بعد اتفاقية سيناء الثانية وبخاصة أي إشراك للاتحاد السوفييتي.

وعلي الرغم من محاولات السادات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلا أن الوضع الاقتصادي في مصر مضي يزداد تعثرا حتي إنه قيل إن سياسات السادات أنتجت أوضاعا مؤسفة تجمع بين أسوأ ما في الاشتراكية وأسوأ ما في الرأسمالية. في يناير ١٩٧٧، وعملا بتوصيات صندوق النقد الدولي للإصلاحات الضرورية من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، قامت الحكومة بإنهاء دعمها للأطعمة وغيرها من أنواع الدعم مما أدي إلي اندلاع احتجاجات شعبية خطيرة وأعمال شغب عمت البلاد[1]، وعلي الرغم من أنه نجح في قمعها إلا أنها تسببت في إضفاء لهجة مُلحّة يائسة علي النقاشات التي كانت تجري حول السياسة الاقتصادية.

في منتصف أكتوبر عام ١٩٧٦، أجري السادات حديثا طويلا مع هرمان إيلتس، سفير الولايات المتحدة، بشأن صعوبة تنفيذ مصر لتوصيات صندوق النقد الدولي. كانت واشنطون قد حاولت المساعدة من خلال «تمرير القبعة» لاستجداء الأموال لمصر من المُقرضين المحتملين، كما كان السادات قد أجري مناقشات مع ألمانيا وإيران والسعودية في هذا الصدد. لكن إيلتس أخبره أن المشكلة الكبري هي أن المانحين المحتملين – الغربيين والعرب واليابانيين والإيرانيين كانوا يرون أن علي مصر أن تتبني إجراءات تقشف. قال السفير، وفقا لما جاء بكتاب «خريف الغضب» لهيكل، «كان عليَّ أن أبلغه بصراحة تامة أننا، وفيما نعرف المشاكل السياسية التي ستنجم،

(١) أطلق عليها السادات اسم «انتفاضة الحرامية» [الترجمة]

فإنني أعتقد أنه سيواجه صعوبة لحمل أية دولة غربية مسئولة علي مساعدته إذا لم يقبل هو توصيات صندوق النقد الدولي»، وكانت النتيجة أعمال الشغب و«الانتفاضة» التي جعلت الحكومة مهددة بالسقوط. اعتقد السادات أنه بدون مساعدة أمريكية مبدئية فإن عليه إيجاد وسيلة لعمل فتحة جديدة في الجدار الحجري الذي كان يواجه ديبلوماسيته، فتحة تتيح للاقتصاد المصري فرصة للتعافي والازدهار.

وفي الوقت الذي كان السادات يتخذ قراره بشأن تلك الخطوة الدرامتيكية، تلقي إلماحات من أمريكا وتل أبيب تفيد، ليس فقط بإمكان إجراء بيجين مباحثات مباشرة، بل وبأن تل أبيب كانت علي استعداد للدخول في تعاملات جادة. بيد أن أحدا لم يكن قد توقع إعلان السادات عن نيته الذهاب إلي إسرائيل وإلقاء خطاب أمام الكنيست، الأمر الذي أصاب الجميع في أنحاء العالم العربي بالصدمة. فجأة، تركز اهتمام جميع وسائل الإعلام الأمريكية علي القاهرة وأشادت بالسادات بوصفه رجل دولة حقيقيا، وفيما بعد، تخيرته تايم مجازين «رجل العام». كان السادات قد أبلغ ياسر عرفات أنه سيُلقي بيانا يوده أن يسمعه، لكنه حينما سمعه تملكه عظيم الغضب. أمر الملك خالد ملك السعودية بإقامة صلاة خاصة في اليوم الذي غادر فيه السادات مصر متوجها إلي إسرائيل ودعا الله أن تتحطم الطائرة التي تُقلّه إلي القدس قبل الوصول إلي هناك وذلك لتجنب حدوث فضيحة للعرب جميعا أمام العالم.

بدأت التايم مجازين تقريرها عن وصول السادات إلي مطار بن جوريون علي متن طائرة بوينج ٧٠٧ بالقول «بدا الأمر وكأن رسولاً لله قد هبط علي الأرض الموعودة ممتطيا بساطا سحريا». كانت قد رافقت طائرته إلي وجهتها أربع مقاتلات إسرائيلية مصنوعة بالولايات المتحدة. في القدس كان ثمة عشرة آلاف شرطي، وألفان من رجال الأمن الخاص، ووحدة كاملة من شرطة مكافحة الإرهاب يقفون في وضع استعداد لزيارته للكنيست. تفاكه مسئول أمني إسرائيلي قائلا «لا نستطيع ضمان حياته في مصر، أما هنا فهو آمن وكأنما هو في قصره الخاص محاطا بأساليب الحراسة الفائقة». كان خطابه أمام الكنيست أقوي اعتراف كان قد صدر عنه حتي تلك اللحظة بحق إسرائيل في الوجود حيث قال «تريدون أن تعيشوا معنا في هذا

الجزء من العالم. نرحب بكم بكل إخلاص.. لقد أصبحت إسرائيل أمرا واقعا يعترف بها العالم أجمع».

بعد ذلك، ناشد السادات إسرائيل أن تترك الأراضي اتي استولت عليها عام ١٩٦٧ وأن تعترف بأن الفلسطينيين يستحقون فرصة لممارسة حق تقرير المصير التي كانت إسرائيل قد طالبت به لنفسها عام ١٩٤٨. ردَّ بيجن علي خطاب زائره بأن ذكّره بتاريخ معاناة «الشعب اليهودي» وعيشهم في الشتات والمنفي، لكنهم لم «ينسوا ليوم واحد» أن أرض إسرائيل هي موطنهم، ثم دعا البلاد العربية الأخري، سوريا والأردن ولبنان «أن يأتوا ويتحدثوا إلينا». أضاف قائلاً إنه ينوي فتح إسرائيل أمام كل الزائرين من مصر، وإنه يأمل أن يرد زيارة السادات بزيارة له لمصر: «سأزور القاهرة إنشاء الله، يوما ما، وسأذهب لرؤية الأهرام» ثم أضاف بابتسامة «فبعد كل شيء، فقد ساعدنا في بنائها».

نتج عن زيارة السادات للقدس مشكلة له ولكارتر. كتب ويليام قوانت، وهو يسرد تفاصيل عملية السلام بصفته رجلا مطلعا علي بواطن الأمور، قائلا إن بيجن دعا نفسه لزيارة واشنطون حيث كان يأمل أن يحصل علي مصادقة الإدارة علي مقترحاته بشأن فتح تفاوضات مباشرة بشأن العلاقات المهمة. اقترح بيجن، كردٍّ له علي مناشدة السادات له بجلاء إسرائيل عن الأراضي التي استولت عليها، إقامة حكم محلي في «يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة». فيما بعد، زعم بيجن أن السادات كان علي وشك قبول مقترحاته تلك لدي لقائهما بالإسماعيلية يوم الكريسماس لولا تدخل مستشاريه المتشددين، وسواء كان ذلك صحيحا أم لا، فقد أصر السادات علي أن بيجن لم يستوعب أهمية زيارة القدس وأنه مضي في المساومات والمماحكات وانتهاك السيادة.

ظلت الأمور علي حالها حتي دعاهما الرئيس كارتر إلي كامب دايڤيد في سبتمبر ١٩٧٨ ليري ما إن كان من الممكن تخطي تبادل الاتهامات والدخول في حوار جاد. وبعد تفاوضات طويلة وشاقة خرج المجتمعون بكامب دايڤيد باتفاقية حول سيناء، مع بيان مبادئ عامة حول المستقبل النهائي للفلسطينيين ولا شيء آخر. اقتضت عملية

إنجاز هذا الاتفاق المنقوص عقد لقاءات منفردة بين كارتر وبيجن وبينه وبين السادات حتي تم التوصل إلي الصياغة النهائية. مارس كارتر الضغوط علي بيجن كي يوافق علي الانسحاب من سيناء، إلا أن رفض محاولاته جعل إسرائيل تتبني قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بالكامل، ولم يقبل سوي صياغة بها إشارة إلي «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وكما الحال في الماضي لم يكن ثمة ربط بين اتفاقية السلام المصرية/ الإسرائيلية وبين مسألة السلطة الفلسطينية سوي النص الغامض علي إنشاء لجنة من مصر وإسرائيل والأردن للإشراف علي الانتقال لشكل من أشكال الحكم الذاتي علي مدي خمس سنوات، ثم لدي نهاية تلك الفترة، كما زُعم، تُتخذ قرارات نهائية بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومثل من سبقوه، كان كارتر يأمل في أن عدم الربط بين الاتفاقيات المصرية/ الإسرائيلية الناجمة عن مباحثات كامب دايڤيد وبين غزة والضفة الغربية والجولان، سيعمل علي توليد الثقة مما سيؤدي إلي تفاوضات ثنائية بين إسرائيل وغيرها من الدول العربية المَعْنية. ومن أجل «تحلية» الصفقة، كان عليه، مثل من سبقوه أيضا، دفع الأموال. وبحسب ما جاء بكتاب سكوت كاوفمان «حل ألغاز الخطط: سياسة إدارة كارتر». فإنه «وكجزء من اتفاقيات كامب دايڤيد، وعدت واشنطون بتقديم ١,٥ مليار دولار معونة عسكرية لمصر، استخدمتها مصر لشراء ثلاث دست من مقاتلات F.4، ومئات الصواريخ والعديد من الأسلحة الأخري». ونظير توقيعها، تلقت إسرائيل أسلحة قيمتها ٣ مليارات دولار، ومعونة لإنشاء مطارين بدل المطارين اللذين كانت ستفقدهما لدي مغادرتها شبه جزيرة سيناء، وأمل بيجن أن توقيع إسرائيل علي تلك الاتفاقيات سيعمل علي تعزيز مكانتها ونفوذها لدي جميع الأطراف المعنية.

نهاية السادات:

في غضون أسابيع من توقيعه اتفاقيات كامب دايڤيد، أبلغ بيجن، رئيس وزراء إسرائيل، إدارة كارتر أنه كان مستعدا لتوقيع معاهدة سلام مع مصر، لكنه لم يكن علي استعداد لقبول الصياغة التي تقول بـ «تحديد جدول زمني، أو أي تاريخ محدد لأي نوع من التفاوضات حول إقامة نظام انتقالي للضفة الغربية/ غزة أو إجراء

انتخابات هناك». كان السادات قد حاول ذكر أي نوع من الرابطة الصريحة بين تنفيذ المعاهدة وإجراء انتخابات بالضفة الغربية لكنه لم يفلح. علاوة علي ذلك فقد رفضت إسرائيل في بداية عام ١٩٧٩ استخدام أية مفردات تصف تواجدها في غزة والضفة الغربية بأنه «احتلال».

وعلي أية حال، فقد أقيمت مراسم التوقيع في ٢٦ مارس ١٩٧٩، في مروج البيت الأبيض بواشنطون، وتم بثها تليفزيونياً مع تعليق خاص من البي بي سي: ختم الزعيمان الصفقة بمصافحة قوية، وقرآ محتوياتها، فيما كان الرئيس كارتر يراقبهما مبتسما. ثم امتدح السادات كارتر بأن وصفه بأنه الرجل الذي أتي بمعجزة وأضاف قائلا إنه «وبدون مبالغة، فإن ما فعله يشكل أحد أعظم إنجازات زماننا». بيد أن كارتر التزم الحرص قائلاً إن المعاهدة كانت «خطوة أولي في طريق طويل وصعب، ولا ينبغي لنا أن نقلل من العقبات التي تعترض سبيلها».

في خطابيهما اللذين أعقبا المراسم كشف السادات وبيجن عن كثير من المشاكل التي كانت قد ظلت قائمة. تحدث بيجن، بأسلوب عاطفي، عن أنه لا يمكن تقسيم مدينة القدس أبدا، فيما كان السادات شديد الصراحة عن مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني. وفي أنحاء العالم العربي، اندلعت التظاهرات الغاضبة لدي بث المراسم. هاجمت الحشود السفارة المصرية بالكويت واقتحمتها، فيما خاطب ياسر عرفات المتظاهرين في لبنان قائلا إن السادات قد خان الشعب المصري وإنهم لابد وأن يتخلصوا منه، ثم أضاف قائلاً: فليوقّعوا كما يحلو لهم فإن السلام الزائف لا يدوم.

نقلت الجامعة العربية مقرها من القاهرة إلي تونس، احتجاجا منها علي المعاهدة، ولم يمثل هذا الانتقال فقط إشارة علي عزلة مصر عن العالم العربي، بل أيضا دليلا جديدا علي عدم أهمية الجامعة. كان شاه إيران هو أحد أصدقاء السادات المقربين في الشرق الأوسط الذين أبقوا علي علاقتهم به، وحينما أطاحت به الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وكان مريضا، وبعد إقامة بائسة في بناما، رحب به السادات بالقاهرة بمراسم لا تُقام سوي للملوك المستقرين علي عروشهم، هذا علي الرغم من أن كارتر كان قد شعر بالقلق لما قد يحدث إذا ذهب الشاه إلي القاهرة، وقال بحسب ما جاء في كتاب ويليام شوكروس «رحلة الشاه الأخيرة» إن «لدي أنور ما يكفي من المشاكل

من دون أن نُلقي نحن بالشاه في كنفه». يقال إنه حينما هاتف السادات للتعبير عن مخاوفه قال له السادات «لا تقلق يا چيمي علي مصر ويكفيك القلق علي رهائنك».

كان للمصاعب التي واجهها كارتر في محاولته إطلاق سراح الرهائن الذين كان الطلبة الإيرانيون قد احتجزوهم لدي استيلائهم علي مبني السفارة الأمريكية بطهران بالخريف السابق كرد فعل غاضب علي استضافة واشنطون للشاه في الأيام الأولي من منفاه، كان لها أن تصبح القضية المفتاح في حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠، وأحد أسباب هزيمة كارتر لصالح رونالد ريجان. أيضا، كانت استضافة السادات للشاه بمصر في أيامه الأخيرة أحد الأسباب التي أدت إلي اغتيال السادات. كان ويليام فارِل مراسل النيويورك تايمز أحد شهود العيان حيث كان موجودا علي المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ التي كانت قد أقيمت بمناسبة الاستعراض العسكري احتفالا بذكري حرب أكتوبر. كتب فارِل يقول إن السادات الذي كان من أصول متواضعة، قد تولي السلطة في أعقاب وفاة ناصر، كما أنه شكّل نظامه الخاص به بمفرده. كان مُصرًا علي نقل بلاده لتحتل مكانها في نهاية القرن العشرين من خلال فض تحالفه مع الاتحاد السوفييتي والتقارب مع الغرب وتبنى أساليبه. أضاف فارِل قائلا إن سمعة السادات كانت تقوم «إلي حد كبير» علي قراره بزيارة القدس ثم الذهاب إلي كامب دايڤيد، ثم مضي يقول «إن هذا الحكم انتهي اليوم فجأة، وبأسلوب عنيف. فيما كانت الطائرات المقاتلة تهدر فوقنا، انهمرت طلقات القتلة علي المنصة وتملك الرعب آلاف الأشخاص – المسئولين، والديبلوماسيين، والصحفيين بمن فيهم كاتب هذا التقرير – وهم ينظرون غير مصدقين».

بعد سبع ساعات من الاغتيال، وجّه حسني مبارك، نائب الرئيس، والذي كان قد ميّز نفسه في حرب أكتوبر كقائد لسلاح الطيران، خطابه إلي الأمة قائلا إنه يعلن باسم تلك الروح العظيمة التي رحلت وباسم الشعب، ومؤسساته الدستورية، وقواته المسلحة، أن مصر ملتزمة بجميع المواثيق والمعاهدات، والالتزامات الدولية التي وقعتها.